جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية الجديدة للتشغيل في الجزائر للفترة الممتدة (2008-2024)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالب:
بلقمري عبد الحليم حافظ

تحت إشراف البروفيسور:
زايدي عبد العزيز

لجنة المناقشة:

- .....رئيسا
- .....مشرفا
- .....ممتحنا

الموسم الجامعي:1445/1446هـ//2023/2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): بلقمري عبد الحليم حافظ

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109791164028310007

والصادرة بتاريخ: 2016/12/07

عن دائرة: مسيلة

المسجل (ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

مذكرة ماستر موسومة بـ: الاستراتيجية الجديدة للتشغيل في الجزائر للفترة (2008 - 2024)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/03

إمضاء المعني

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي ونسأله أن ينفعنا بما علمنا وأن ينفع بنا.

كما أتقدم بخالص امتناني وتقديري للبروفيسور: زايدي عبد العزيز ،مشرفا وأستاذا وصديقا وأخا لا تسعه كل قواميس الشكر والامتنان ،لجهده وتوجيهاته واشرافه الثمين في سبيل اخراج هذا البحث واكماله بنجاح .

دون أن ننسى الأستاذ الأخ والصديق عبدو مصطفى على دعمه ومساندته لي .

كما أود ان أتقدم بخالص شكري للأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة .

وفي الأخير كل احترامي وتقديري لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين رافقوا رحلتي الأكاديمية وعلى رأسهم الأستاذ يوسف خوني النشيط .

بالإضافة إلى ذلك أنا ممتن لكل من ساهم ولو بكلمة واحدة من التشجيع.

الله المستعان والعاقبة للمتقين .

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى والدي العزيزين ،وأدعو الله العلي القدير أن يحفظهما بحفظه ويمتعهما بالصحة والعافية ويطيل في عمريهما ان شاء الله .

إلى جدتي الغالية رحمك الله وأسكنك فسيح جناته يارب وجدي الشهيد رحم الله كل شهداءنا الأبرار.

إلى زوجتي العزيزة شكرا لا توفيه الكلمات لمساندتك في اوقاتي الصعبة وتشجيعك لي فحفظك الله زوجة ورفيقة واطال الله في عمرك ومتعك بالصحة والعافية والهناء.

إلى أولادي قرة عيني أنار الله دروبكم وحفظكم من كل سوء .وان شاء الله من الناجحين الصالحين يارب.

إلى عائلتي الكبيرة بلقمري الاخوة والأخوات الاعمام والعمات ،

إلى أخوتي في عائلتي الثانية الوكالة الوطنية للتشغيل دمتم ذخرا للبلاد والعباد .

إلى كل الاحبة ومن يعرفني من قريب او بعيد.

إلى كل السياسيين والمهتمين بالسياسة والمجتمع إلى كل الوطنيين الغيورين على هذا الوطن.

""وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون""

صدق الله العظيم

مقدّمة

مقدمـــــــــة:

تعتبر مسألة التشغيل من اكبر التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، حيث شكلت ظاهرة البطالة ومازالت تشكل هاجسا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كبيرا لدى هذه الأخيرة، مما جعلها موضوع اهتمام لدى الكثير من الباحثين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وغيرهم لتحليل هذه الظاهرة واعتبارها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة سلبا على مستوى التنمية الشاملة، وعلى مستوى التقدم العام في معظم المجتمعات، الأمر الذي جعل من موضوع التشغيل وخلق مناصب كافية وانشاء المزيد من المؤسسات والمصانع والرفع من حجم الاستثمارات من اكبر التحديات التي ترفعها مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

وفي هذا السياق فقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال جملة من هذه التحديات، فرضتها تطورات الاقتصاد الجزائري وتحولاته السياسية، سيما في مرحلة التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن بانهيار أسعار النفط في الثمانينات والذي كان المصدر الأول للمداخيل، أدخل الجزائر في ازمة اقتصادية ومالية خانقة، نتيجة اعتمادها الشبه الكلي عليه (تصدير البترول).حيث تسببت هذه الأزمة في ظهور مشاكل اجتماعية أثرت بدورها على الوضع السياسي للبلاد، ولعل أهم مؤشرات هذه الأزمة الاقتصادية تقلص مداخيل البلاد من العملة الصعبة، وانخفاض النشاط التنموي، إلى جانب عجز اغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في استحداث مناصب عمل جديدة، مما أدى نتيجة إلى مباشرة إلى ارتفاع كبير في عدد العاطلين عن العمل.

من هنا تحتم المر على السلطات الجزائرية إعادة النظر في سياسات التسيير المتبعة، حيث سارعت مطلع التسعينات في الشروع في عدة إصلاحات شملت مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع أنها كانت إصلاحات بطيئة ومحتشمة إلا أنها أدت إلى تحول تدريجي من الاقتصاد الموجه (النظام الاشتراكي)الى اقتصاد السوق كبديل له، وذلك من خلال خصخصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية وتغيير نظام تسيير

بعضها الأخر، خاصة ذات البعد الاستراتيجي في اقتصاد البلاد مع الاحتفاظ بطابعها العمومي.

بالإضافة إلى اصلاح من المؤسسات الاقتصادية العمومية الهامة وإعادة انعاشها ماليا...الخ.

حيث شكل شبح البطالة وإصلاح سياسة التشغيل الهدف الأساسي في هذه الإصلاحات لما يشكله من خطر على التنمية والاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد، بحيث أصبح الطلب على العمل يزداد بقوة في ظل نقص كبير في نمو العرض مما أدى بدوره إلى ارتفاع مستويات البطالة وهذا ما دفع بالدولة إلى تبني مجموعة من البرامج الخاصة بالتشغيل على وجه العموم وتشغيل الشباب بوجه خاص كحلول بديلة عن التشغيل الكامل، حيث استندت على حزمة من الإجراءات التشريعية لذلك وإرساء عدة آليات بالاعتماد على مجموعة من الهيئات تهتم بفئات اجتماعية مختلفة من اجل تشغيلهم، وذلك بوضع استراتيجية للتشغيل ترتكز بالأساس على دعم وترقية الشغل المأجور من جهة في مقابل تشجيع وتنمية روح المقاولاتية لدجى الشباب من جهة أخرى للحد من نسبة البطالة وتوفير مناصب شغل.

أولا/ أهمية الموضـــــــوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته حسب رأينا من تأثير وتداعيات البطالة السلبية على المجتمعات والدول خاصة لدى فئة هامة هي من فئة الشباب التي من بين أهم طموحاتها هو الشغل لبناء حياتها الخاصة والمساهمة في بناء اقتصاديات وتطور بلدانها، مما جعل هذه الظاهرة جديرة باهتمام الباحثين الأكاديميين، بغية تحليلها ومعرفة أسبابها الواقعية ومن ثم اقتراح حلول وعلاجات مناسبة.

ومن هنا يستمد بحثنا هذا أهميته أيضا، فهو يعتني باستراتيجية التشغيل وظاهرة البطالة، حيث خصصناه إلى تحليل الاستراتيجية الجديدة للتشغيل في الجزائر وتقييمها خلال الفترة الممتدة من (2008الى 2024)والتي عرفت حزمة كبيرة من الاليات والتشريعات الطموحة لمعالجة مشكلة البطالة ورفع وتيرة التشغيل للنهوض باقتصاد البلد والمحافظة على استقراره الاجتماعي والسياسي، حيث سلطنا عليها الضوء بإعطاء فكرة شاملة عنها بالدراسة والتحليل وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها ونجاحها في وضع حلول جدية وجديدة.

ثانيا/أهداف الدراســــــــة:

على غرار أي بحث جامعي مهما كان ميدانه له أهداف وغايات يسعى اليها، وتتمثل في نتائجه النهائية المتوصل اليها، وبحثنا هذا يهدف إلى تحليل واستقصاء الاستراتيجية الجديدة للتشغيل، وتقييم الأليات والبرامج التي وضعتها الدولة في هذا المجال، كما نسعى إلى:

- التعرف على واقع استراتيجة التشغيل في الجزائر وانعكاساتها على معالجة مشكلة البطالة فيها.
- تحليل وتقييم أثار برامج الإصلاحات الاقتصادية المتوالية على تطور الاقتصاد الجزائري.

- الوقوف على واقع استراتيجية التشغيل للحد من البطالة ومدى فعاليتها في توفير مناصب العمل وإنشاء مؤسسات ناشئة وتشجيع المبادرات الفردية.
- الإشارة إلى اهم الأليات والبرامج التي وضعتها الدولة الجزائرية للقضاء على البطالة وترقية التشغيل.

ثالثا/أسباب اختيار الموضـــوع:

هناك سببان أساسيا دفعا بي لاختيار هذا الموضوع:

أولاهما سبب ذاتي، ويتمثل في رغبتي الشخصية وكدا ممارستي لمهنة مستشار في التشغيل في إحدى الهيئات التي أسستها الدولة الجزائرية والتي تعنى بالتشغيل وتنظيم سوق الشغل، ترتكز على محاولة تفسير وفهم أسباب ظاهرة البطالة في الجزائر، وهي رغبة تولدت أساسا من المعايشة الواقعية لهذه الظاهرة، من خلال الاحتكاك اليومي والمباشر بفئات البطالين المختلفة، خاصة لدى فئة الشباب وتأثيرات ذلك في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي لهم.

أما السبب الثاني الأساسي والموضوعي فيتمثل في التعرف على مختلف انعكاسات استراتيجية التشغيل وتأثيراتها المباشرة على أهم فئة في القوة العاملة، وتنوع الدراسات المتعلقة بتحليل سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر واختلافها ومدى نجاح كل واحدة منها.

رابعا/ إشكالية موضوع البحث:

عرفت الجزائر العديد من التحولات الداخلية والخارجية، والتي مست جميع المجالات لا سيما الجانب الاقتصادي والاجتماعي، اذ لا يوجد موضوع اقتصادي له علاقة بالجانب الاجتماعي أكثر من مسالة التشغيل، التي أصبحت الشغل الشاغل للدولة الجزائرية خاصة بعدما مست فئة كبيرة من الشباب أصبحت تهرب من واقعها المعاش إلى الأفات الاجتماعية كالمخذرات وظاهرة الهجرة الغير شرعية مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلاد.وهذا راجع بالأساس في العجز عن تلبية الطلب المتزايد عن العمل أو نقص فيه على الأقل خاصة في فئة الجامعيين، من هنا سارعت السلطات الجزائرية إلى وضع جمل من

السياسات تمكنها من تخفيض نسبة البطالة وذلك بالاستنادعلى مجموعة من الخطط والاستراتيجة لعل أهمها إيجاد.

آليات ومؤسسات تسمح بالحد من نسبة البطالة خاصة لدى فئة الشباب، حيث ظهرت بالفعل عدة آليات وهيئات لهذا الغرض في مقدمتها الوكالة الوطنية للتشغيل، الصنوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي أصبحت الوكالة الوطنية لدعم وانشاء المقاولاتية، إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة...الخ، وقد ساعد تطبيق هذه الاستراتيجية ارتفاع أسعار البترول، بالدرجة الأولى في هذه الفترة الممتدة من 2008 إلى 2024، ومن خلال أيضا تشجيع الإنتاج الوطني وتقليص من فاتورة الاستيراد والتي جاء بها برنامج الرئيس عبد المجيد تبون وخلق وزارة تعنى بالمؤسسات الناشئة وتشجيع الابتكار والدفع بالشباب لتجسيد مشاريعهم الخاصة كحل من الحلول التي أدت بالعديد من الدول إلى نهوض باقتصاداتها من خلال المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة بحيث تمكنت الدولة الجزائرية بفضل ذلك من توفير قدر كبير من مناصب الشغل، استقطبت اعدادا كبيرة من العمال خاصة في أوساط الشباب، وبهذا الطرح نصل إلى إشكالية الموضوع:

مامدى فعالية استراتيجية التشغيل المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في معالجة ظاهرة البطالة وخلق مناصب شغل ؟

أما الأسئلة الفرعية فهي:

- ما هي أسباب البطالة المباشرة وأسبابها غير المباشرة في الجزائر؟
- هل وصلت برامج الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر إلى المستوى المتوقع في توفير مناصب الشغل ؟
- ماهي السياسات وآليات التشغيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في ميدان الشغل، وهل تتلاءم مع متطلبات سوق العمل ؟

- هل ساهمت استراتيجية التشغيل المنتهجة من خلال برامج وأجهزة التشغيل في توفير مناصب العمل؟
- ما هي أهم الآثار ونتائج استراتيجية التشغيل على سوق العمل في الجزائر ؟

خامسا/الفرضـــــيات:

- آليات التشغيل المنتهجة كانت أغلبها حلولا سياسية بدل أن تكون حلولا اقتصادية لأزمة البطالة، مما أدى إلى فشلها.
- تزايد نسبة القوى العاملة العاطلة عن العمل في الجزائر، متناسب مع نسبة عجز سياسات التشغيل، التي انتهجتها الدولة لمعالجتها، ومع تزايد خطورة أزمة البطالة اجتماعيا وسياسيا.
- تتطلب أزمة البطالة حلولا اقتصادية اجتماعية، أهمها أولوية الاستثمار، وانتهاج سياسة تنموية شاملة ومتوازية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في إطار أجهزة دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية توفر مناصب شغل قارة وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني.
- تعدد آليات وهيئات مكافحة البطالة في الجزائر، أدى إلى التخفيف من حدة أزمة البطالة.

سادسا/حدود الدراســـــة:

- **المجال المكانـــــــي:** يتمثل الاطار المكاني للبحث في دولة الجزائر.

- **المجال الزمانـــــــي:** الاطار الزماني لبحثنا هذا كان في الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية يومنا هذا 2024 والتي شهد فيها الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة، كما كانت هناك ترسانة كبيرة من القوانين والتشريعات وكذا الأليات التي تعنى بمسألة التشغيل ومحاربة البطالة.

سابعا/ منـاهـــــج البحث: تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي:** الذي يعتمد على وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المختلفة عن المشكلة وتحليلها وتصنيفها وذلك للتمكن من توضيح مختلف المفاهيم، سوق العمل والبطالة وكذا التشغيل في الجزائر في مراحل مختلفة.
- **المنهج التاريخي:** الذي يعتمد على عملية استرداد واسترجاع الماضي للظاهرة، وتفسيرها علميا وذلك في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه وتم الاستعانة به فيف دراستنا من خلال عرض نظري للنظريات المفسرة للتشغيل وتطور استراتيجية التشغيل.

ثامنا/أدوات البحث: كتب، مجلات، دراسات سابقة، مواقع الكترونية تعنى بالتشغيل، خبرات خاصة.

تاسعا/صعوبات الدراسة:

- نقص البينات والمعطيات الإحصائية وتضاربها في بعض الأحيان.
- ضيق الوقت وصعوبة التوفيق بين العمل والدراسة.

عاشرا/ الدراسات السابقة:

1/دراسة لـ: **عيسى آيت عيسى** حول سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وافاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلو م الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ، 2010، والتي تناولت إشكالية مدى مساهمة سياسة التشغيل المعتمدة في الجزائر في ظل التوجه الاشتراكي على انتشار البطالة لاحقا، خاصة بدايات الإصلاح الاقتصادي؟ ومن بت أهم النتائج التي توصل إليها:

- سياسة التشغيل المعتمدة خلال فترة الاستعمار تركت فراغا بعد الاستقلال ؛
- فشل سياسة التشغيل المتبناة في ظل التوجه الاشتراكي؛
- تفاقم ظاهرة البطالة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر بعد الانفتاح الاقتصادي.

2/دراسة لـ: **مسعودي زكرياء** تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية– أطروحة لنيل شهادة الدكتورا تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير.حيث تتمحور إشكالية الدراسة من خلال التحليل السابق في الإجابة على الإشكالية الآتية: إلى أي مدى وصلت برامج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتفعيل سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة1994-2016.

3/ دراسة لـ: **يدروج نضال**، استراتيجية التشغيل في الجزائر وآثارها المحتملة على البطالة في غضون 2030، حيث سلط الضوء على واقع استراتيجية التشغيل المنتهجة في الجزائر، وذلك من خلال التعرف على مختلف البرامج، الآليات والتدابير التي تقوم عليها والرامية إلى محاربة البطالة وكذا ترقية وتحفيز التشغيل، مع ابراز آثارها ومدى انعكاسها على مستويات التشغيل ومعدلات البطالة.

الفصل الأول

الإطـار المفاهيمي لاستراتيجية التشغيـل

تمهيـــــــــد:

ترتكز استراتيجية التشغيل في الجزائر على جملة من البرامج والأجهزة التي تسعى إلى استحداث مناصب شغل، سواء عن طريق العمل المأجور أو عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة. ومن أجل ضبط وتنظيم سوق الشغل تقوم الأجهزة الحكومية بوضع وتبني استراتيجية للتشغيل تهدف من خلالها للحد والتقليل من البطالة، من خلال ترقية وتحفيز مستويات التشغيل، وذلك عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية وكذا على مستوى سوق الشغل، وذلك بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في هذا السوق وبتفعيل مختلف الأطر القانونية والمؤسساتية.

ويتطلب هذا الهدف التعرف على البطالة وأنواعها حيث أفردنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة واستراتيجية التشغيل

المبحث الثاني: الأسس والاهداف التي تقوم عليها استراتيجية التشغيل.

المحث الثالث: التفسيرات المختلفة لاستراتيجية التشغيل.

المـبحث الأول: الإطار النظري للبطالة واستراتيجية التشغيـل:

المطلب الأول: مفهـــوم البطالـــة وأهم انواعها:

أولا: مفهوم البطالة: تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة. وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة، إلا إنه يمكن القول بصفة عامة، أن البطالة: " تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له – بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".[1]

ونلاحظ من هذا التعريف، وهو متفق عليه دوليا، أنه حتى يعتبر الفرد بطالا يجب أن تنطبق عليه ثلاث معايير معا، يمكن إبرازها على الشكل التالي: [2]

1_ أن يكون الفرد قادر على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

2_ أن يكون الفرد متاحا للعمل: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

3_ أن يكون الفرد باحثاً عن عمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد أتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

---

(1)– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص487.

(2)–صطوف الشيخ حسين، البطالة في سوريا: 1994–2004 ، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2007، ص ص 8–9.

ونلاحظ من هذا التعريف، وهو متفق عليه دوليا، أنه حتى يعتبر الفرد بطالا يجب أن تنطبق عليه ثلاث معايير معا، يمكن إبرازها على الشكل التالي: [1]

1_ أن يكون الفرد قادر على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

2_ أن يكون الفرد متاحا للعمل: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

3_ أن يكون الفرد باحثًا عن عمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد أتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في مقسوم عدد العاطلين على حجم قوة العمل، ويجب ملاحظة أن قوة العمل هي مجموع عدد العاملين والعاطلين وليست عدد العاملين فقط. وعلى أساس ذلك فإن الشخص الذي كان يبحث عن العمل وتوقف عن ذلك نظرا ليأسه أو مله فهو ليس عاطلا حسب المفهوم الشائع للبطالة مع أنه عاطل حقيقي، ولذلك فيدعي البعض أن معدل البطالة دائما ما يكون أقل من الحقيقي لأنه لا يحسب مثل هؤلاء الأشخاص اليائسين الذين توقفوا عن البحث عن عمل ضمن العاطلين. [2]

ومن أوجه القصور الأخرى لإحصائيات البطالة أن مؤشر البطالة يحسب عدد العاطلين في لحظة زمنية معينه، ولا يدلنا المؤشر عن المدة التي كان فيها هذا العاطل عاطلا قبل لحظة التعداد، ومن المعروف أنه في وقت الكساد الاقتصادي عادة ما تكون هذه المدة طويلة نسبيا حيث قد تتضاعف مقارنة بأوقات الرخاء الاقتصادي، وهذه المعلومة تعتبر مهمة في تحديد استراتيجيات وأساليب مواجهة البطالة.

---

[1]- عبد العزيز بن محمد، البطالة ودورها في إحداث الجريمة، مجلة عرين الأمن، العدد(5)، كلية الملك فهد الأمنية، السعودية، 2007، ص1.

[2]- محمد نبيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطالة في مصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص6.

ثانيا: أنـــــــــواع البطالة: هناك أنواع كثيرة للبطالة نشملها فيما يلي: [1]

1. البطالة الاحتكاكية: وهي الناتجة عن دخول الناس في قوة العمل وخروجهم منها، وكذلك الناتجة أيضا عن خلق فرص عمل جديدة وتسريح أعمال قائمة، وتعتبر هذه البطالة ظاهرة قائمة دائمة، كما تعتبر ظاهرة صحية ومؤشرا لديناميكية الاقتصاد ونموه وحيويته.

2. البطالة الهيكلية: وهي تنتج عن التغيرات التكنولوجية أو عن المنافسة العالمية التي تتطلب مهارات عالية للقيام بالأعمال الجديدة أو لإحداث تغيرات في مواقع العمل، وتمثل هذه البطالة مشكلة موجعةً طويلة المدى ولكنها في الحقيقة تمثل تكلفة أو ثمنا للتقدم والتطور والحداثة والقيادة التكنولوجية والعلمية.

3. البطالة الموسمية: وهي الناتجة عن تباين الأنماط المناخية، فعادة ما تزداد البطالة نسبيا في الشتاء مقارنة بالصيف، كما تتأثر بصورة خاصة في مجال الزراعة حيث تكون الأعمال الزراعية مرتبطة بمواسم معينة.

4. البطالة الدورية: تنتج عن الدورات الاقتصادية التي تتسبب في رفض العاملين أثناء فترات الكساد وإعادة تشغيلهم في فترات الرخاء.

و الآن يمكننا حل لغز البطالة سابق الذكر، حيث أن الناس الذين يعدون ضمن البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الموسمية يعتبرون عاطلين لأسباب طبيعية وأنهم لا يبحثون عن عمل، ومن ثم فلا تحتاج الحكومة أن تتدخل لخلق فرص عمل لهؤلاء الناس. وعادة ما يمثل هؤلاء الناس حوالي 5% من حجم قوة العمل، وبتعبير آخر يمكننا القول إن الحكومات يجب أن تعمل على خفض معدل البطالة الدورية إلى مستوى الصفر من خلال اتخاذ الإجراءات المالية والنقدية والمصرفية المناسبة. كما يجب أن تعمل الدولة في ظل

---

[1]- محمد نبيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطالة في مصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 6-7.

أحوال التغير التكنولوجي المتسارع في العالم كله على التقليل من البطالة الهيكلية من خلال إعادة التأهيل والتدريب للعاملين

الذين خرجوا من دائرة العمالة في قوة العمل. ويعني هذا بطبيعة الحال أن الأنواع الثلاثة الأخرى من البطالة ما هي إلى جزء أساسي من النظام الاقتصادي الحر الديناميكي الحيوي، ومن ثم فلا يجب التدخل من أجلها أو العمل على القضاء عليها. (1)

المطلب الثاني: مفهوم استراتيجية التشغيـــل وأهم أنواعها:

أولا: مفهوم استراتيجية التشغيل: تتكون استراتيجيات التشغيل من كلمتين هما "**استراتيجية**" وهي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية وكذا التدابير التنظيمية، و"**التشغيــل**" الذي يعني كافة المجهودات الفكرية أو الجسدية التي يبذلها الإنسان لقاء أجر معين، مع ضمان الاستمرارية في العمل وكذا الحق في الترقية والخدمات الاجتماعية. هذا وتعددت تعاريف استراتيجيات التشغيل على النحو التالي:

تعرف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE) استراتيجيات التشغيل** على أنها: "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل انسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج".(2)

كما عرفها **المكتب الدولي للعمل (BIT)** بأنها: "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق، بربط جميع التدخلات في جانب التشغيل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فهي تشير إلى مجموعة من التدخلات والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للشغل في بلد معين".(3)

(1)- أ. منصف شرفي رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة.
(2)-لخضر عبد الرزاق مولاي، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر 2012 ص: 191.
(3) -Département des politiques de l'emploi (Bureau International du Travail), Guide pour les formulations des politiques nationales de l'emploi, Genève, Suisse, 2012, p: 15

كما عرفها كل من(**J.Gautié & J.Barbier**) على أنها: " تشمل جميع التدخلات الحكومية في سوق الشغل، لتصحيح أي اختلالات أو لتخفيف الأثار المترتبة عليها ".[(1)]

كما تعرف أيضا على أنها: "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل مع تحقيق نمو متناسق في مختلف القطاعات والمناطق ".[(2)]

ويرى البعض انها عبارة عن: " تلك الإجراءات والتدابير المتخذة قصد توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة، وكذا من اجل تكوينها وتنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو مؤسسات عامة أو خاصة)وذلك عن طريق التعليمات، التعليمات والقوانين، وهي تعكس ايديولوجية وتوجهات النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه. [(3)]

وعلى نطاق أوسع فهي تعرف على أنها: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستووين، على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية وكذا على مستوي سياسات سوق الشغل، وبذلك فهي لا تقتصر فقط على الإجراءات والتدابير التي تتخذ وتنفذ على مستوى سوق الشغل، بل تتعداها لتشمل كافة التدابير التي تتخذ وتنفذ على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك قصد النهوض بالتشغيل وترقية مستوياته. [(4)]

وعليه وبناءا على ما سبق يمكن تعريف استراتيجيات التشغيل على أنها مجمل الخطط والتدابير التي تضعها وتنفذها الدولة بمختلف أجهزتها على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية وكذا على مستوى سوق العمل، وذلك بالتنسيق مع مختلف المؤسسات الفاعلة في هذا السوق من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي اختلال أو نقص

---

(1) -Gilles Ferreol, Philippe Deubel, économie du travail, édition Armand colin, Paris, France, 1990, p: 123.

(2)- زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الإدارية الطبعة الثانية دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان 1994 ص: 171.

(3)-سهام عجاس، واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة –دراسة لبرامج وأليات سياسة التشغيل –، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية المجلد 2، العدد6، جامعة البليدة 2، الجزائر2016ص 299.

(4)-مدني بن شهرة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ص: 164

يطرأ عليه، وذلك بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل بصفة متناسقة كما وكيفا مع مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية، بما يضمن الاستغلال الجيد والأمثل للقوى العاملة وبالتالي الحد من نسب البطالة والنهوض باقتصاديات الدول. (1)

ثانيا: الأنواع المختلفة لاستراتيجية التشغيل:

تتضمن سياسة الشغل مجموعة من البرامج والآليات تختلف حسب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها وكذلك حسب الظروف والامكانيات المالية التي تتمتع بها كل دولة، وعموما تعتبر آليات سلبية تلك التي تدعم دخول وكذلك التي تهدف إلى التقليل من عدد طالبي العمل، في حين تعتبر إيجابية أو نشطة تلك الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام وكذا تحسين القابلية للتوظيف لدى الباحثين عن العمل.

أ / آليات الشغل السلبية:

ينظر إلى هذا النوع من الأليات على أنها خاملة كونها الخيار الأخير الذي تلجأ اليه الدولة، فقط من أجل تسيير مرحلة حرجة يمر بها الاقتصاد على أمل تدارك الوضـع بحلول إيجابية ونشطة عند أول فرصة تتاح لها.

والى جانب اعانات البطالة التي يمثل مساعدة العاطلين على توفير حد أدنى للمعيشة ومن ثم تجاوز الآثار السلبية للبطالة، تشتمل هذه الآليات على مختلف الأنشطة التي تهدف إلى التقليل من الفئة النشطة وكذا حجم طالبي العمل.

بالإضافة إلى التعويض المادي الذي يقوم نظام التأمين عن البطالة بمساعدة العاطل عن العمل على إعادة الاندماج في الحياة المهنية من جديد شريطة ان تكون البطالة ناتجة

(1)- يدروج نضال، استراتيجية التشغيل في الجزائر وآثارها المحتملة على البطالة في غضون العام، 2030 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 2019-2020

عن تسريح اقتصادي، وأن يكون ممتهن للعمل بصورة منتظمة قبل تسريحه كما يجب أن يمثل الأجر مصدر دخله الوحيد بمعنى أن فقدانه يترتب عنه عدم قدرة على العمل ورغبته في الحصول عليه[1]

وعموما يسعى نظام التأمين عن البطالة إلى تحقيق الأهداف التالية:

العمل على تخفيف من حدة مشكلة فقدان العامل لأجره المنتظم، وضمان توفيره الحد الأدنى من متطلبات المعيشة طيلة فترة التعطل عن العمل.

العمل على تثبيت معدلات التشغيل باستخدام أسلوب تحديد رسوم التأمين.

العمل على دعم قدرات الاقتصاد بشكل عام وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي، وذلك بالحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين خلال فترات الركود الاقتصادي.

الحفاظ على مهارات العمال من خلال الحد من الدوافع التي تجعلهم يلجئون إلى قبول أعمال لا تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم، وتوفير فرص التدريب لهم.

ب/ آليات التشغيل النشطة:

يعد تنشيط سوق العمل أحد أوجه تدخل الدولة الحديثة في الحياة الاقتصادية وذلك تطبيقا لمبدأ النظام الاجتماعي النشيط المبني على قاعدتين أخلاقيتين هما التسيير الوقائي للمخاطر والتشاركية المواطنية، وتتمحور آليات التشغيل النشطة حول ثلاث فئات رئيسية هي: [2]

- **وكالات التشغيل العمومية:** تلعب دور الوسيط بين طالبي العمل والباحثين عنه، حيث تعمل هذه الوكالات على توفير مختلف المعلومات عن سوق العمل، وكذا توعية الباحثين عن العمل وتوظيفهم ومرافقتهم.
- **التكويـــــــــن المهني:** يعمل على إكساب الأفراد معارف ومهارات تسمح لهم بالحصول على وظائفهم بفعل المنافسة والتغييرات التكنلوجية.

---

(1)– حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، ، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص، 23

(2) – Jean FRANCOIS ORIANE, Le traitement clinique du chômage, thèse doctorat, Université Catholique de Louvain, Louvain, novembre, 2005, p, 24

- **دعـــــــــم التوظيف:** وذلك بمساعدة المؤسسات على استحداث وظائف جديدة، وكذلك المساعدة على انشاء مؤسسات مصغرة ومشاريع فردية.

إن النظام الاجتماعي النشيط يفرض على آليات التشغيل النشطة أن تتخلى عن هدفها التقليدي المتمثل في الشغل، وأن تتجه نحو هدف أهم وأكثر فعالية وهو القابلية للاستخدام، وذلك من خلال إكساب الأفراد مختلف المهارات والمعارف التي تستجيب لمتطلبات سوق العمل، والتي تسمح لهم بالحصول على وظائف وتحول دون تعرضهم للبطالة. (1)

من المهم للغاية فهم التشكيلة الصحيحة لآليات التشغيل الملائمة لكل دولة من حيث أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك من حيث ظروفها وإمكاناتها المالية، وإذا كانت الدولة المتقدمة بحكم اقتصاداتها القوية ونجاح سياساتها الاقتصادية الكلية في أداء دورها بفعالية تركز أكثر على الآليات التي تسمح بالتوافق بين طالبي العمل والوظائف على غرار توفير المعلومات الكافية عن سوق العمل وإخضاع العاطلين عن العمل لبرامج تدريبية ملائمة، فإن الدول النامية على غرار الجزائر توجه جهودها نحو آليات استحداث وظائف جديدة سواء بدعم التوظيف في المؤسسات أو التوظيف في الأشغال العامة ذات الطابع الاجتماعي وذات المنفعة العامة وكذلك عن طريق دعم التوظيف الذاتي لمساعدة العاطلين على انشاء مؤسسات مصغرة.

على الرغم من أهمية نظام التامين على البطالة في التقليل من عدم تأكد العامل من دخله المستقبلي، إلا ان من نتائجه توقيف المستفيد منه عن البحث عن العمل نسبيا، خاصة إذا كانت قيمة التعويض عن البطالة التي يتلقاها معتبة وطويلة الأمـــد، لذلك ينبغي أن تكون مهمة التعويض هاته متناقصة بصورة تدريجية، حيث يتلقى المستفيد تعويضا مساويا لأجره أو يقاربه في الأشهر الأولى من بطالته، على أن يتضاءل هذا التعويض تدريجيا بما

-(1)Jean FRANCOIS ORIANE, Op, cit, p, 40. المرجع السابق

يشجع المستفيد على بذل جهود إضافية من أجل إيجاد عمل وإعادة الاندماجي في الحياة المهنية. [1]

يشكل التقاعد المبكر إحدى الآليات التي يتم من خلالها التقليل من الفئة النشطة، وهو عبارة عن إجراء يضمن دخلا معينا سواء للعاملين الذين قارب سنهم سن التقاعد أو البطالين الذين سبق لهم العمل لفترة معينة تؤهلهم للحصول على اعانات ما قبل التقاعد، ويتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه اعانات البطالة أو صناديق التقاعد. ولقد أثبتت آلية التقاعد المسبق فعاليتها في التقليل في حجم الفئة النشطة ذلك انها تستجيب لمطلب الكثير من العاملين المتقدمين نسبيا في السن، وخاصة الذين بلغوا مرحلة الإحباط ووضعوا حدا لطموحاتهم المهنية. واذا كان التقاعد المسبق يستهدف المستقدمين نسبيا في السن، الا أن هناك آليات أخرى لا تعني فقط بهذه الفئة بل تمس فئة الشباب، على غرار تمديد الدراسة والتكوين، دفع وتشجيع العمالة الأجنبية على العودة إلى بلدانها تشجيع مكوث المرأة في المنزل، تقليص عدد ساعات العمل أسبوعيا، وغيرها من الآليات التي تهدف بصورة عامة إلى التقليل من طالبي العمل، لكن ما يقال عن مجمل هذه الآليات هو أنها لا تعطي حلول إيجابية، بل على العكس فهي مكلفة من الناحية المادية وفي نفس الوقت تحرم الاقتصاد من طاقة إنتاجية قابلة للاستغلال لولا فشل السياسات الاقتصادية في أداء دورها بالفعالية المطلوبة.

إن فكرة التشغيل الذاتي وترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية تجد مايبرر ضرورة اعتمادها خاصة من طرف الدول النامية في كون اقتصادات هذه الدول ضعيفة وغير قادرة على انتاج أبسط السلع التي يمكن أن تلبي على الأقل الإحتياجات المحلية، لذلك يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمارس هذا الدور وتدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام في ظل تمتع هذه الدول بمخزون معتبر من اليد العاملة، خاصة من فئة الشباب، هذه

---

[1]- التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى الحوث الاقتصادية، ومعهد البحر المتوسط FEMISE، ديسمبر 2004 ، ص16

الأخيرة التي تفتقر فقط إلى التأهيل والدعم الضروريين من أجل بعث مبادراتهم وإنشاء مؤسسات إنتاجية تساهم في امتصاص اليد العاملة وتشجيع النمو الاقتصادي.

لقد أثبت القرض المصغر فعاليته في امتصاص الفائض من اليد العاملة في الكثير من البلدان السائرة في طريق النمو، وهو عبارة عن سلفة صغيرة الحجم موجهة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة معينة، عادة ما تكون قصيرة، وتمنح بصيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين من أجل إحداث أنشطة منتجة وتجارية أو حتى أنشطة منزلية[1] وتعود فكرة القروض المصغرة والمتناهية الصغر إلى" **محمد يونس البنغالي** " الذي حاز على جائزة **نوبل** للسلام عام2006 ، والذي كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة **شيتا كونغ** .حيث انطلاقا من رغبته في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد اقترح **محمد يونس** فكرة القرض المصغر، وبموجبه يتم تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون الحاجة إلى الضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من الاستفادة بسبب عدم امتلاكهم لأصول يمكن أن يرهنوها كضامنات مقابل ما يحطون على قروض، وكذلك بسبب افتقارهم إلى رؤوس الأموال التي تسمح لهم بالاستثمار. ثم أطلق مشروع "غريمين بنك" وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977، حيث نال صفة المصرفية سنة 1983، وقدم منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة بلغت نسبة سدادها 99%وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة كأداة للحد من الفقر وتحقيق المساواة بين طبقات المجتمع من خلال الوقوف على مسألة الاقصاء المالي لفئة كبيرة من المجتمع، والتي لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية التقليدية، وكذلك من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل المصغر في تمويل الأنشطة المدرة للدخل، والتي اذ تساهم في تشجيع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فإنها كذلك تحقق الاندماج الاجتماعي لفئات من المجتمع مهمشة ويشكل وضعها عبئا على الفئات الأخرى خاصة إذا كانت تتلقى مساعدات ومنح اجتماعية. [2]

[1]- مؤسسة الفكر العربي، القروض المصغرة ومتناهية الصغر : حل ام مسكنات الاوجاع؟ على موقع بوابة التمويل الأصغر www.arabic.micro

[2]- المرجع السابق.

المـبحث الثاني: الأسس التي تقوم عليها استراتيجية التشغيل وأهدافها:

المطلب الأول: الأســـــس: لاستراتيجية التشغيل عدة أسس تقوم عليها تتتمثل فيما يلي:

1 – التشغيــل الكامــل: بمعنى توفير منصب عمل لجميع الأفراد في سن العمل، طالبي العمل والقادرين عليه، والبطالين، وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل أن "التشغيل الكامل يعني انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديموغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجح، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوكيد التنمية الاقتصادية"[1]

ومن خلال نص الميثاق يتبين أن التشغيل الكامل يقصد به:

– توفير مناصب عمل لجميع العاطلين عن العمل، والقضاء على البطالة.

– هي عملية متواصلة في إيجاد فرص عمل مع الحرص على تكوين العمال على حسب مقتضيات سوق العمل.

– توفير مناصب عمل وفق ما تحتاجه عملية التنمية الاقتصادية.

– لقد تبنت الجزائر التشغيل الكامل بموجب التوصية122التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمـــة العمل الدولية في07جوان1964، وقد اعتبرته هدف أساسي بتوفير عمل لكل الأفراد الذين يبحثون عن عمل. [2]

2 – التشغيل الإنتاجـــي: يقصد به توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، كما يقصد به أن الأمر لا يقتضي توفير مناصب عمل للتشغيل

---

(1)– الأمير عبد القادر حفوضة، غرداين حسام: آبات وبرامج السياسات العامة للتشغيل بالجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد3، العدد04، جامعة تلمسان جوان 2017ص: 112

(2)– رواب عمار، غربي صباح: التكوين المهني والتشغيل في الجزائر الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية5، 2011، ص 70.

لأفراد فقط بل ينصب في ايجاد العمل المنتج لأن الإنتاج هو أساس التنمية الاقتصادية و بذلك تتحسن الظروف المادية للمجتمع وترتفع مستوى معيشة الأفراد في الميثاق الوطني، وهذا كله تم تقريره في ميثاق 1986 كما تم ربط نوعية العمل الذي يجب توفيره للعاطلين وبين نوعية ومستويات الأعمال الي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن[(1)].

لقد أقرت منظمة العمل الدولية في جوان 1964 أن تكون الأعمال المتاحة منتجة بقدر الإمكان[(2)].

وبهذا فإن الإنتاج هو أساس رقي وازدهار أي مجتمع لذا يعتبر من أهم الأسس التي تبنـى وفقها استراتيجية التشغيل فالبلد الغير منتج يعاني من مشاكل مختلفة تمس كيانه الاجتماعي وبهذا يصبح مجتمع يعاني من مختلف الآفات الاجتماعية التي تخلفها المشاكل الاقتصادية.

3 – **التشغيل المستمد على حرية الاختيار:** ويتعلق هذا المبدأ في بحرية الأفراد في اختيار العمل الذي يمارسوه بدون أي ضغط وهذا ما تم الاتفاق عليه في مختلف المنظمات العالمية، وقد أكد تصريح "فيلاديلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعات آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر "أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية".

كما **نص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان** على"أن من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختار العمل بحرية وفي ظروف عمل عادلة ومرضية وفي حماية ضد البطالة"

---

(1)– الأمير عبد القادر حفوظة، غرداين حسام: المرجع السابق، ص: 113

(2)– رواب عمار، غربي صباح: المرجع السابق، ص: 71

ومن هنا يتبين أن لكل فرد الحق في العمل مع اختياره بحرية تامة وبما يتوافق مع ميوله ومؤهلاته، ولهذا لابد من تزويد الأفراد بما يحتاجونه من معلومات عن العمل المتوفر مع تقديم النصائح والإرشادات لاستغلال موهبتهم على أحسن وجه مع التركيز على ما تحصلوا عليه من علم وتكوين ومعرفة. (1)

إذن من الأسس التي ترتكز عليها استراتيجية التشغيل هي الحرية التامة في اختيار العمل دون أي ضغط أو اكراه يجعل العامل مكره أو محبط على أداء عمله وبهذا تقل مردوديته ويكون جو العمل مشحونا بالتورات وغير مناسب للإبداع والتفاني في العمل.

4 - كفالـــــــة الاستقرار: ينص **مؤتمر منظمة العمل الدولية** على أن سياسة التشغيل لا بد أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل قدر الإمكان، ويتم ذلك بحصر جميع التغيرات الغير المناسبة للعمل مع ضمان استقرار العمل وهذا الأخير يتطلب ما يلي:

التحكم في البطالة التكنولوجية أو الانتقالية: ويتم ذلك بتدريب وتكوين العمال باستمرار أي بدورات تطوير لكي لا يتعرضوا لطرد بسبب عدم تحكمهم في التكنولوجيا المستوردة.

اختيار التكنولوجيا المناسبة عند استيرادها.

توزيع القوى العمالة بشكل متوازن وفي مختلف مناطق البلاد.

وضع قوانين تخدم مصلحة العامل وتمنع تسلط أرباب العمل على العمال بطردهم أو فصلهم بدون مبرر. (2)

مما سبق يتضح لنا أن أسس ومبادئ استراتيجية التشغيل ترتكز على أربع نقاط أساسية وهي تشغيل كامل أي تحاول القضاء على البطالة أو بالأحرى التقليل من حدتها بتشغيل جميع الراغبين والقادرين على العمل، أما النقطة الثانية تتمثل في الإنتاج الذي يعتبر اساس رقي وازدهار أي مجتمع، أما النقطة الثالثة هي توفير حرية الأفراد في اختيار نوع

---

(1)- رواب عمار، غربي صباح: المرجع السابق، ص: 67

(2)- المرجع نفسه، ص: 71

العمل الذي يبرعون فيه ويتوافق مع مؤهلاتهم لكي تنجح أي منظمة، أما النقطة الأخيرة فتتمثل في الاستقرار أي أن يحس العامل بالاستقرار في الوظيفة التي يقوم بها ويتم ذلك من خلال تحديد الأدوار التي يقوم بها العامل مع التحكم في المتغيرات الخارجية مثل التكنولوجيا كعامل أساسي وضبط القوانين لصالح العمال.

المطلب الثاني: الأهـــــــــــــداف:

تهدف استراتيجية التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.
- توفير فرص العمل وذلك من خلال القيام بعملية للتخطيط قصد تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة.
- تكوين واعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها مع تنظيم أساليب وأوقات إدخال التحسينات ا لتقنية بحيث لا تؤثر سلبا على القوى العاملة.
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- خلق مناصب عمل أكثر إنتاجية بما يسمح بالاستخدام الكفء لقدرات العمال، مما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني وكذا الرفع من مستوى المعيشة.
- توفير حرية اختيار العمـ ل المناسب للقوى العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- ضمان الاستقرار في مناصب العمل، وذلك من خلال توفير مناصب عمل قارة ودائمة تحمي العمل من الفعال التعسفية من طرف أرباب العمل.
- تنظيم علاقات العمل من خلال وضع الطر القانونية والتشريعية، التي تحددها قوانين العمل، لكل دولة والمتماشية مع مبادئ وتوصيات المكتب الدولي للعمل (BIT).
- تشجيع روح المبادرات الفردية لخلق مؤسسات مصغرة من خلال تدعيمها وتشجيع الشباب للتوجه نحو المقاولاتية.
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب الشغل.
- بذل جهود أكثر لخلق مليون منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009.
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق الشغل.

- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج.
- هذا وقصد تحقيق جملة الأهداف هذه فإنه يتعين على أية سياسة تشغيل أن ترتكز وبشكل أساسي على ثلاثة عناصر وهي: [1]

التركيز على وضعية سوق الشغل:

وذلك قصد خلق ديناميكية في سوق العمل من خلال توفير حماية للعمال وكذا محاربة الممارسات التعسفية من قبل أرباب العمل اتجاههم، كما أنه ومن أجل الحد من البطالة يتعين ضرورة التركيز على التكوين لخلق يد عاملة مؤهلة، ومنح المساعدات المالية لتمكين الأفراد من الحصول على منصب عمل أو للحفاظ على مناصبهم الحالية.

التركيز على الأجـــــــور:

وذلك من خلال تدخل الدولة للتأثير على أنظمة الأجور عن طريق:

استهداف التحفيز على طلب العمل، من خلال تخفيض تكلفته عن طريق منح تخفيضات و اعفاءات ضريبية وجبائيه للمؤسسات مع الحفاظ على الأجور دون تخفيض.

تطبيق سياسات تستهدف جانب عرض العمل لاستقطاب اليد العاملة، وذلك من خلال العمل على زيادة الأجور دون الرفع من تكلفة العمل.

التركيز على معدل البطالة:

التأثير بطريقة مباشرة على معدل البطالة من جانب العرض، وذلك عن طريق التشجيع على التقاعد المبكر

التأثير على جانب الطلب في سوق العمل، وذلك من خلال قيام الحكومة بخلق وظائف بشكل مؤقت أو دائم.

---

[1]- محي الدين عبد القادر مغراوي، خالد مختاري التشغيل في الجزائر: قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة الاقتصاد والعمل، المجلد7، العدد الأول جامعة معسكر الجزائر مارس 2018 ص: 13.

وفي الجزائر تستهدف استراتيجية التشغيل الأهداف التفصيلية التالية: [1]

- مكافحة البطالة.
- تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق.
- توفير منحة نقدية تعين العاطلين عن العمل.(منحة البطالة)

امتصاص احتجاج فئات عريضة من الشعب وهي طبعا الشباب وأكبر مشاكلهم هي البطالة.

أما بالنسبة لأرباب العمل تساعدهم على الحصول على عمالة لمدة معينة دون تحمل تكاليفها، أما إذا استمر توظيفهم على حساب أرباب العمل فهي تمثل توفير فرصة لرب العمل الحصول على عمالة وتدريبها على حساب الدولة التي تدفع الأجر وتخصم من فاتورة الضرائب......

- تنمية ثقافة المقاولة.
- تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي بغرض تسيير الاندماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات.
- تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل.
- ترقية تشغيل الشباب.

(1)- سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13 ديسمبر 2017.جامعة المسيلة.

المبحث الثالث: المـــداخل المفســـرة لاستراتيجيـــة التشغيـل:

المطلب الأول: التفسير الكلاسيـــكي والكينزي.

ركز الاتجاه الكلاسيكي على المقاربة بين البعدين الاجتماعي والسياسي فهو اتجاه محافظ يرى أن الرأسمالية هي نظام اجتماعي يتمتع بقدرة على استقرار الداخلي وان كل كما يحدث من اضطرابات واختلالات في التوازن يرجع إلى العوائق التي تحول دون عمل فوانين السوق بحرية والى التدخل الحكومي أيضا. (1)

ترتكز مسألة التشغيل في الاتجاه الكلاسيكي على مبدأ لا توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بحيث لا يوجد تعارض بين ذلك بحيث ان الفرد كلما سعى إلى تحقي مصلحته الذاتية وتعظيم منفعته الخاصة فانه يحق مصلحة الجماعة دون علمه وادراكه. (2)

وانطلاقا من هذا المبدأ أطلق "**ادم سميث**" مصطلح "اليد الخفية" التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه وتعمل على توازنه كما يؤكد عل حصر دور الدول في مجال الامن وتوفير الرعاية ال صحية أي القيام بوظائف تقليدية لا تمس بالنشاط الاقتصادي باي صلة.

وهنالك بعض النقاط الرئيسية التي تعبر عن راي وأفكار الاتجاه الكلاسيكي في مسالة التشغيل:

فكرة الحرية الاقتصادية والتي اعتبروها الدعامة الأساسية لتطور النشاط الاقتصادي ويتجلى هذا في شعار **ادم سميث** "دعه يعمل دعه يمر ".

يرجع أنصار هذا الاتجاه إلى تحقيق معدلات التشغيل المرتفعة إلى تقليص حجم البطالة يحصل من خلال المرونة في تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي

---

(1)– د.حمود سعيدة، المحددات الرئيسية للتشغيل مابين اقتصاديات العرض والمدارس الكلاسيكية –حالة الجزائر– جامعة الجلفة.

(2)– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة –تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة –سلسلة عالم المعرفة، عدد226، الكويت، 1998، ص171.

توفرها المنافسة في سوق الشغل وفسر ذلك من خلال أن البطالة تعمل على تحفيز العمال على فرص توظيف وبالتالي تخلق جوا من المنافسة.

إن زيادة الإنتاج الوطني يمشي جنبا إلى جنب مع زيادة الاستثمار «أي أن الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين راس المال والاستثمار يتطلب ادخار وهذا الأخير يتطلب زيادة الدخل".[1]

كما ان الحديث عن الاستثمار يجرنا إلى التطرق إلى قانون **ساي** أو كما يدعى قانون المنافذ والذي يتلخص في أن كل ما هو معروض في الأسواق من سلع هو عبارة عن سلع معروضة للمقايضة لا مكان فيها للنقود وإذا ما أدخلت النقود فعملية المقايضة ستلغى فيصبح الشراء والبيع عمليتان مستقلتان وهذا يحدث تغييرا بين العرض والطلب كان يزيد العرض وينقص الطلب ولهذا يقول **سابي** "حين يحصل الإنتاج ما يستدعي القيام به هو توزيع الدخول نقدية على عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وطبيعة...وحين يحصل عناصر الإنتاج على هذه الدخول فإنها تنفقها كلها في الحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها، بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تماما مع نفقة انتاجها بما فيه ربح المنتجين بحيث نقود الدخول التي وزعت صورة طلب على سلع وهكذا تستمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بلا انقطاع." [2]

التفسير الكينزي:

لقد احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكينزية تبناها(**جون مينارد كينز** 1883-1946) وقد تشمل كتابة النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود يحمل أراءه وأفكاره العلمية والتي وصفها بعض الكتاب وعلماء الاقتصاد بأنها نظرية الكساد والبطالة التي تدور حول كيف يمكن انقاذ النظام الرأسمالي من تفاقم

[1]- إسماعيل شعباني، مقدمة في الاقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص62.
[2]- لبيب شقير، نظرية الدورات والتشغيل، مكتبة النهضة، القاهرة مصر، 1994، ص 19-20.

ظاهرة البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل وقد اعتمد كينز في تفسيره لمسألة التشغيل على ثلاث تغييرات وهي:

(الادخار –الاستثمار والطلب على اليد العاملة)، فإذا زاد حجم الادخار وأصبح أعلى من حجم الاستثمار فإن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي وبالتالي ستتزايد أعداد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى إحداث مشكلة البطالة. (1)

وفي المقابل إذا كان حجم الاستثمار كبير الحجم عن الادخار فإن الطلب يكون أكبر من العرض وبالتالي ترتفع معدلات التشغيل كما ان **كينز** ركز في تحليلاته على التحليل الاقتصادي الكلي وذلك تتضح معالم السياسة المالية والنقدية بشكل كلي.

فقد افترض الكلاسيكيون أن العمال ليسوا موضعا لظاهرة الخداع النقدي فهم دائما يقارنون بين أجورهم النقدية وبين مستوى الأسعار ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلتها زيادة كبيرة في الأسعار وذلك يعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية الخدمات التي يعرضونها(2)، بينما **كينز** يرى ان العمال هم يخضعون للخداع النقدي كما أنه يعترف بوجود تنظيمات عمالية وتأثيرها على تحديد الأجور.

المطلب الثاني: التفسير الماركســــــــــــي

ارتكزت النظرية الماركسية على ثلاث عناصر أساسية في تحليلها لتطور الاقتصادي والاجتماعي وهي:

- الفلسفة الجدلية
- المادية التاريخية
- الاقتصادي السياسي.

---

(1)- د.حمود سعيدة، المحددات الرئيسية للتشغيل مابين اقتصاديات العرض والمدارس الكلاسيكية –حالة الجزائر.جامعة الجلفة ص9.

(2)-نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2001.2002، ص 197.

لقد استخدم ماركس هذه العناصر الثلاث في تحليله للنمو والحراك البشري من خلال تركيزه على النظام الرأسمالي بحيث يرى **كارل ماركس** "أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي عبر الاستثمار والتجارة يجلب معه حتما تحويلا للعلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية أي العلاقات الطبقية أي إقامة بنية طبقية رأسمالية تقوم بتحطيم التكتلات التقليدية والجامدة، ومن جهة أخرى ننشئ نمطا انتاجيا عصريا وحديثا". [1]

أي أن الرأسمالية تفرز طابعا اجتماعيا لعمليات الإنتاج في امتناع تقسيم العمل وزيادة التخصص وفي المقابل يزداد التركيز الفردي على ملكية وسائل الإنتاج كما ان ماركس يشير إلى انذار بالقضاء على الرأسمالية من خلال الرأي القائل "أن من المحتم ان يتناقض معدل الربح مع استمرار النمو " [2]

أي أن الأرباح التي يحققها العمل والتي تمثل الفائض الذي يستخلص أو تزيد على الأجور التي تدفع للعمال هذا التناقض في الأرباح يؤدي بالرأسماليين إلى العمل على الضغط على الطبقة البروليتارية أي العمال من أجل تحقيق الأرباح وينتج عن ذلك الثورة التي يقوم بها العمال لـلإطاحة بالطبقة الرأسمالية، يرى **كارل ماركس** بأن البطالة تزداد حدتها باعتماد النظام الرأسمالي الألة في العملية الإنتاجية، وهذا ما سماه "بالجيش الاحتياطي للعمل " وفي هذا إشارة إلى أن الإنتاج الرأسمالي هو أحد اهم العوامل المؤدية إلى رفع نسب البطالة فالاستخدام الواسع للألة يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت الذي ينفق على استخدام الخام والطاقة. [3]

---

[1]– علي غربي وأخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر، مصر 2003، ص219.

[2]– جبلير مالكوم وأخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله، دار المريخ للنشر، السعودية 1995، ص 73.

[3]– د.حمود سعيدة، المحددات الرئيسية للتشغيل مابين اقتصاديات العرض والمدارس الكلاسيكية –حالة الجزائر– جامعة الجلفة ص9.

المطلب الثالث: التفسيـــــــــر الإسلامـــــي

يكشف تتبع مصادر التشريع الإسلامي الأصلية والمكملة اضطلاعه بإرساء نظام حياة محكم ومتكامل في جوانب الحياة التعبدية والاقتصادية والاجتماعية وكما لكل نظام اقتصادي مبادئه وضوابطه المنبثقة والمتساوقة مع خلفياته الدينية والاجتماعية ومصادره ذات المنازع المتباينة، فللإسلام نظرته الاقتصادية الخاصة، وتميزه في رسم ضوابط وقواعد الاقتصاد من وجهة نظره، ووضع أسس ومرتكزات عادلة وواضحة لاكتساب المال واستثماره وتوزيعه، ويحتل عنصر العمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي مكانة متقدمة، إذ يحث الإسلام المسلم على الكدح في ميادين الحياة الفسيحة مع مراعاة الطهر والنزاهة والأخذ بأسباب القوة، ويفسح المجال للعاملين والكادحين لمضاعفة الإنتاج في شتى النواحي الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية على السواء، ويقدر للعاملين نتيجة عملهم وكسبهم المشروع في الحياة، في شكل حقوق ومكتسبات ثابتة ودائمة، وفي شكل تعويضات جارية ومستمرة هي الأجرة أو الربح.ويمكن توضيح نظرة الإسلام إلى العمل بشكل عام في وجود النظام الاقتصادي في النقاط التالية: [1]

1/ حث الإسلام على العمل ورعايته لحقوق العامل:

إن العمل في نظر الإسلام شرف ومجد وفريضة على كل قادر عليه، ولقد حث الشرع عليه، وحارب الكسل والخمول والبطالة والتسول؛ لأن الفقر مذلة ومرض اجتماعي خطير، وتنفير الإسلام منه لأنه يضر بالمصلحة العامة، فالأمة قوية بقوة أفرادها، ضعيفة بضعف أبنائها .والنصوص الشرعية طافحة بالحديث عن أهمية العمل، وتبيين فضل جزائه الدنيوي والأخروي، كما هي مؤسسة لحقوق العمال تجاه مشغلهم.

2/النصوص الشرعية التي تحث على العمل: قال تعالى: **(وإلى ثمود أخاهم صالحا قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه**

---

(1)– د محمد المصطفى زين مجلة الذ خيرة للبحوث والدراسات الإسلامية / المجلد – 6 العدد(2 ديسمبر 2022)(489–514) قسم العلوم الإسلامية جامعة غرداية.

ثم توبوا اليه إن ربي قريب مجيب).سورة هود الآية 61. فبواسطة العمل يقوم الانسان بوظيفته التي استخلفه الله عليها وهي عمارة الأرض.

وقال تعالى ممتنا على عباده: "**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**". (سورة الملك الأية 15)، وقال في أية أخرى: "**فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله**."(الجمعة الأية 10).، ففي هاتين الأيتين يأمر الله تعالى بالتكسب في الحلال والتعرض لفضل الله ورزقه.

عن جميع بن عمير عن خاله أبِّ بردة بن نيار قال: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضل الكسب فقال: "**بيع مبرور وعمل الرجل بيده**"[1] فقد جمع في هذا الحديث بين التكسب في قسمي المبيعات: المنافع والأعيان.

عن رافع بن خديج عن أبيه قال: "قيل **يا رسول الله: أي الكسب أطيب ؟ قال: "عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور** ".[2]

وعن المقدام بن معدي كرب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**ماأكل أحد من بني آدم طعاما خير له من أن يأكل من عمل يديه، إن النبي داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يديه**".[3]

ذم الرسول صلى الله عليه وسلم طلب المال من الناس، وبين ان العمل مهما كان مردوده **أفضل** من التسول في المجتمع فقال: " **لأن يأخذ أحدكم حبله ويحتطب، فياتي بحزمة الحطب على ظهره خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه**." [4]

---

[1]- أخرجه الإمام أحمد في المسند أحمد الحديث رقم15836 ، 157 / 25 قال محققه شعيب لأرناؤوط: حسن لغيره، والحاكم في المستدرك برقم 2158 وسكت عنه الذهبي في التلخيص.

[2]- أخرجه الإمام أحمد في المسند برقم 17265، قال محققه الأرناؤوط: حسن لغيره، والحاكم في المستدرك رقم 2160 وسكت عنه الذهبي كذلك، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة(159/2) صحيح.

[3]- أخرجه البخاري في صحيحه برقم 2072 – (57/3).

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه برقم: 1471 (123/2).

عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: " **كفى بالمرء إثما أن يضيع من يعول** [1] فترك العمل فيه ضياع للنفس والأهل، وهذا، «سبب لكسب الإثم، فتارك العمل آثم إن ضيع حق نفسه، وإثمه أكبر إن ضيع حق أهله الذين يعتمدون عليه في معيشتهم.

من هذه الآيات والأحاديث وغيرها ندرك حجم الأهمية التي يوليها الإسلام لأعمال الكسب، إدراكا منه لدوره في النشاط الاقتصادي وتأثيره في الدورة الاقتصادية، سبيلا إلى إسعاد الفرد والمجتمع.

[1]- أخرجه الحاكم في المستدرك رقم8526(545/4) وقال الذهبي في التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

الفصل الثانـي

استراتيجية التشغيل في الجزائر الواقع والأهداف.

تمهيـــــد:

رسمت الدولة الجزائرية استراتيجية للتشغيل تميزت بكم هائل من البرامج والأليات، وهو ما سنقف عليه في هذا الفصل خاصة في الفترة موضوع الدراسة 2008-2024، حيث عرفت وتيرة متسارعة وجدية وهذا ما تناولناه في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التوجهات الكبرى والاستراتيجية الجديدة للتشغيل من خلال مطلبين الأبعاد والمحاور.

المبحث الثاني: خصص للآليات المختلفة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في مطلبين الأليات والبرامج المعتمدة في ترقية الشغل المأجور وثانيا الأليات والبرامج المعتمدة في دعم المقاولاتية.

المبحث الثالث: نظرة تقييمية لاستراتيجية التشغيل في الفترة الممتدة من 2008-2024 من مطلبين الأول تقييم انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية والثاني تقييم الاستراتيجية الإصلاحية الجديدة المتمثلة في منحة البطالة 2022.

المبحث الأول: التوجهات الجديدة والكبرى لاستراتيجية التشغيل في الجزائر.

أصبحت مسألة التشغيل من اكبر التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم، ومن بينها الجزائر التي عرفت اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد كبير لطالبي العمل، اضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر والتي كانت أولى نتائجها غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال وهذا ماساهم في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان من الضروري على السلطات العليا للبلاد إعادة النظر في نمط وسياسات التسيير المتبعة في السابق، فسارعت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، حيث اضطرت إلى تغيير نمط المؤسسات الاقتصادية لتتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي.الا أن نتائج الإصلاحات أدت إلى اضطرب كبير في الخريطة العامة للشغل نتيجة الشروط التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية مما زاد الوضع سوءا. [1]

وبالتالي واجهت الجزائر مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، والتي بلغت بنسبها الكبيرة وأصبحت تهديدا على المجتمع مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط فئة مهمة من المجتمع وهي فئة الشباب، مما استلزم البحث عن حلول وتوجهات جديدة واستراتيجيات للتشغيل تحد من ظاهرة البطالة وتنمي الاقتصاد الوطني.

---

[1]- سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13 ديسمبر 2017.جامعة المسيلة.

المطلب الأول: الأبعاد الرئيسية لاستراتيجية التشغيل في الجزائر:

1/البعد الاجتماعـــــي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة سيما فئة الشباب والعمل على توفير الظروف الملائمة والمناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، واشراكهم في عملية بناء بلدهم بسواعدهم كل في مجال اختصاصه ومعرفته وتكوينه، وابعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والاقصاء.

2/البعد الاقتصـــــــادي:

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور [1]

3/ البعد التنظيمي والهيكلي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العالقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أم قرى.

المطلب الثاني: المحاور الكبرى لاستراتيجية التشغيل في الجزائر: [2]

ترتكز خطة العمل لاستراتيجية ترقية التشغيل على سبعة(07) ركائز رئيسية:

---

[1]- المرجع السابق ص190.

[2]- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، عبد الرزاق جباري آثار سياسات التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، جامعة سطيف الجزائر.

***المحـــور الأول:** دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، وهذا من خلال:

- تنفيذ الاستراتيجية الصناعية؛
- تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات؛
- دعم تنمية المؤسسات كالصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإسراع في إصلاح نمط تنظيم الأراضي الفلاحية العمومية واستغلالها؛
- الإسراع في إصلاح العقار الصناعي.

***المحـــور الثاني:** ترقية التكوين التأهيلي(خاصة في موقع العمل) بغرض تيسير الاندماج في عالم الشغل، وذلك في إطار:

- تشجيع التكوين في الوسط المهني بالموقع من خلال دعم الدولة للمؤسسات التي تشارك في نشاطات التكوين لا سيما في التخصصات والتأهيليات التي تعرف عجزا في سوق العمل؛

تطبيق اتفاقيات التكوين في الموقع من أجل التشغيل مع مؤسسات انجاز المشاريع الكبرى المهيكلة، بغرض الاستحلاف التدريجي لليد العاملة الأجنبية باليد العاملة الوطنية، بعد انتهاء المشاريع؛

- تطبيق اتفاقيات الشراكة بين المؤسسات كالمرفق العمومي للتشغيل ومنظومة التكوين المهني، مع منح المؤسسات إمكانية استعمال هياكل التكوين المهني مقابل الالتزام بتوظيف الأشخاص المستفيدين من التكوين؛
- تكييف مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع احتياجات سوق العمل؛
- تشجيع التكوين في الحرف الصغيرة كالصناعات التقليدية من خلال دعم الدولة للحرفيين المؤطرين لطالبي العمل.

***المحـــور الثالث:** ترقية سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات، وذلك من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي والشبه جبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.

***المحـــور الرابع:** تحسين وعصرنة سوق العمل، عن طريق:

- مواصلة برنامج إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل بفضل إتمام انجاز المخططات وإعادة تأهيل مديريات التشغيل الولائية، بخلق فروع على مستوى الدوائر والبلديات والأماكن المحرومة (نظام الشباك الوحيد)؛
- اعتماد نظام التعاقد بشأن الأهداف المحددة لإدماج حاملي الشهادات مع مراعاة التخصص المطلوب؛
- تنمية الشراكة بين وكالات التشغيل الخاصة والفاعلين في مجال التكوين؛
- لا مركزية سياسة التشغيل؛
- وضع مرصد للتشغيل يضمن التواصل بين مختلف النظم المعلوماتية المتعلقة بسوق العمل؛
- اعتماد مقاربة تشاركية مدعومة من طرف الدولة كالجماعات المحلية من شأنها تعزيز انسجام و فعالية إجراءات الإدماج على المستوى الجهوي؛
- تحديد الحاجيات الكمية والكيفية الحالية لسوق العمل فيما يخص اليد العاملة وكذا التوقعات المستقبلية(جرد وتقييم الموارد البشرية). [1]

المحـــــــور الخامس: وضع أجهزة للتنسيق ما بين القطاعات، من خلال تنصيب:

- لجنة وطنية للتشغيل يرأسها رئيس الحكومة وتضم وزراء القطاعات المعنية؛
- لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل يرأسها الوزير المكلف بالتشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات برئاسة الوالي.

---

[1]- المرجع السابق ص143.

المحـــــــــــــور السادس: متابعة آليات تسيير سوق العمل كمراقبتها وتقييمها، وذلك من خلال تنصيب:

- اللجنة الوطنية للتشغيل(C.N.E) برئاسة رئيس الحكومة؛
- اللجنة القطاعية المشتركة لترقية التشغيل (C.I.P.E) برئاسة الوزير المكلف بالتشغيل؛
- الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل بواسطة هياكلها غير الممركزة والمرفق العمومي للتشغيل.

المحـــــــــــــور السابع: ترقية تشغيل الشباب، حيث أنه مع عودة النمو الاقتصادي، في ظل وفرات مالية كبيرة، كان من الضروري على السلطات العمومية الانتقال من المعالجة الاجتماعية للبطالة إلى مرافقة طالبي العمل من خلال صيغ متعددة الأشكال تتصل كلها بالقطاع الاقتصادي مما جعلها تقدم على اصلاح الأجهزة الخاصة بترقية تشغيل الشباب، وتبني سياسة تأخذ بعين الاعتبار تأطير، تكوين، وكذا الاصغاء إلى للشباب بغية تجنيبهم كل الآفات الاجتماعية كالجريمة وظاهرة الهجرة السرية، وفي هذا الصدد، ستمنح الأولوية للتكفل باحتياجات الادماج المهني للشباب الذين يمثلون 70% من مجموع السكان والباحثين عن العمل. [1]

ومن هنا يتبين لنا بان الاستراتيجيات الجديدة للتشغيل قائمة على دعم ترقية الشغل المأجور من جهة، ودعم تنمية المبادرة الفردية والمقاولاتية من جهة أخرى.

[1]- المرجع السابق ص 144.

المبحث الثاني: الآليات المختلفة لتنفيذ استراتيجية التشغيل في الجزائر

المطلب الأول: الآليات والبرامج المعتمدة في دعم ترقية الشغل المأجور:

1/الوكالة الوطنية للتشغيل: ANEMتعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 /77 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل.كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة[1]

[1]- https: //www.anem.dz/#/article/Historique

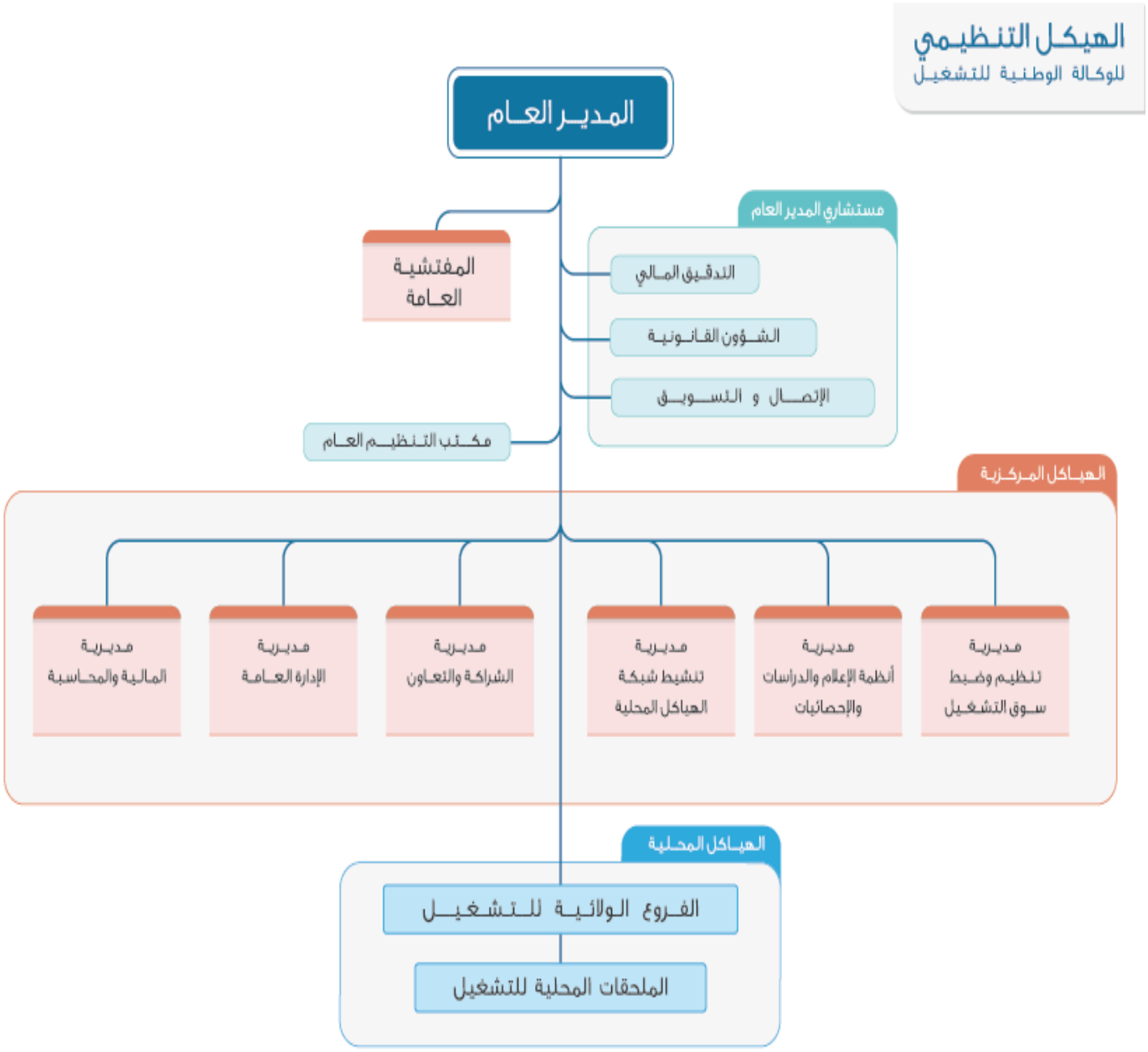

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتشغيل[1]

من بين أهم البرامج التي سيرتها الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع مديريات التشغيل الولائية: أ/*جهاز المساعدة على الادماج المهني **DAIP** الذي أنشأ طبقا للمرسوم التنفيذي رقم08/126المؤرخ19أفريل2008، هدفه الأول التشجيع على الادماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، وتشجيع كافة اشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين التشغيل والادماج، حيث تستفيد المؤسسات

(1)- https: //www.anem.dz/#/article/Historique

التي تقوم بتوظيف الشباب في إطار هذا البرنامج من التكفل التام للأجرة الشهرية وكذا اشتراكات الضمان الاجتماعي وهذا لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، و03 ثلاث سنوات قابلة للتجديد في القطاع الإداري، ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود ادماج تبرم بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم، أو الهيئة المكونة والمستفيد وهي:

تكوين أ/عقدإدماجCFI :

لفائدة الشباب الذين لا يملكون مؤهلات، حيث يتم تنصيبهم إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية، وإما في ورشات البناء والأشغال العمومية والري، وإما لدى الحرفيين والمؤسسات الإنتاجية. لمدة ستة 06 أشهر قابلة للتجديد بأجرة شهرية تقدر ب12000 دج.

ب/عقد الإدماج المهني CIP: لفائدة خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومؤسسات التكوين المهني، ويتقاضى المستفيد 8000 دج شهريا.

ج/عقد ادماج حاملي الشهادات CID: لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين، حيث يتقاضى المستفيد 15000 دج إدا كان المستفيد خريجا للتعليم العالي، و1000 دج اذا كان تقنيا ساميا أو حاملا لشهادة الدراسات التطبيقية الجامعية. [1]

يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين إدماج بإستثناء المنصبين لدى الحرفيين المعلمين، الاستفادة من عقود تكوين – تشغيل – بتمويل في حدود60 %من تكلفة التكوين لمدة أقصاها 06 أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند انتهاء فترة التكوين، وتهدف عقود التكوين – تشغيل إلى تشجيع الإدماج النهائي للمستفيدين من عقود

(1)- www.anem.dz

حاملي الشهادات CID، أو عقود الإدماج المهنيCIP ، وذلك من خلال تعزيز مهاراتهم ومؤهلاتهم المهنية وتكييف اختصاصاتهم مع مناصب عملهم.

ب/*عقد العمل المدعم CTA:

هو عبارة عن عقد عمل بمفهوم القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل، يدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الادماج المهني ويقوم على مساهمة الدولة في أجر المنصب مع الهيئات العمومية الاقتصادية والخاصة، وذلك تشجيعا لها لتوظيف طالبي العمـ ل المبتدئين والذين لا يملكون خبرة مهنية، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في الجر الشهري للمستفيد، تتحمل أعباء اجتماعية تتمثل في تخفيض أعباء صاحب العمل من 25 % إلى 5%، كما ي ستفيد صاحب العمل من إعانة مالية شهرية تقدر ب 1000 دج عن كل توظيف لمدة غير محدودة، وذلك لمدة لا تتعدى ثلاث سنوات طالما لاتزال علاقة العمل قائمة[1].

لقد تم الاعتماد جهاز المساعدة على الادماج المهني كأداة لتكريس المخطط الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة في شقه المتعلق بدعم العمل المأجور، وقد تم إنشاؤه في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي وضع من بين أهدافه خلق مليوني منصب شغل، وكذا برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014 الذي سطر ضمن أهدافه 300الف عملية ادماج سنوية. والتي تمت فعليا بإدماج 324.506 مستفيد من جهاز الساعدة على الادماج المهني DAIP، في مناصب عمل دائمة في المؤسسات والإدارات العمومية بنهاية العام 2023 ليطوى بذلك ملف جهاز المساعدة على الادماج المهني نهائيا. [2]

---

[1]- مدلس شكري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم ا لا قتصادية، آليات التشغيل المستحدثة في االجزائر واثرها على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من2000الى 2014 جامعة بسكرة 2017-2018.

[2]- akhbarelwatane.dz

الهيئة المستخدمة	مدة العقد	حالات تجديد العقد
المؤسسات العمومية والإدارات	**ثلاث سنوات**	**قابلة للتجديد**
المؤسسات الاقتصادية(العامة والخاصة) لا سيما تلك المنشاة في إطار ANSEJ، CNAC	01 سنة واحدة	قابلة للتجديد
الحرفيين ومؤسسات الانتاج	01 سنة واحدة	غير قابلة للتجديد
الورشات ذات المنفعة العامة	06 ستة أشهر	قابلة للتجديد بنا على طلب المستخدم لمدة أقصاها سنة

جدول 01: – الإطار الزمني لعقود جهاز المساعدة على الادماج المهني DAIP

المستفيدون من الجهاز	عقود الإدماج	مدة العقد	المساهمة الشهرية للدولة
شباب حاملي شهادات التعليم العالي	عقد إدماج حاملي الشهادات CTA-CID	ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد	12.000دج للجامعيين 10.000دج للتقنيين الساميين وحاملي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية
–شباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني	عقدCTA-CIP الإدماج المهني	ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد	8000دج
–شباب بدون تكوين ولا تأهيل	عقد تكوين إدماج CTA/CFI	سنة واحدة بدون تجديد	6000دج

جدول 2: – طبيعة ومدة عقد العمل المدعم – [1]

[1] – http: //www.anem.dz/fr/pages/contrat-de-travail-aide.html

2 / وكالـــــة التنمية الاجتماعيــة ADS:

أنشئت الوكالة سنة 1996 لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة، حيث تقوم بالتقرب منها عن طريق خلاياها الجوارية المنتشرة عبر بلديات الوطن، وذلك لرصد انشغالاتها المختلفة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة، والتي تأخذ في الغالب طابعا اجتماعيا، ويعد الادماج المهني أحد اهم هذه الحلول، حيث تعتمد الوكالة مجموعة من الآليات هي:

- المنحة الجزافية للتضامن AFS
- برنامج ادماج حاملي الشهاداتPID
- جهاز الادماج الاجتماعي DAIS
- جهاز الجزائر البيضاءBA
- أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملةTUP-HUMO

أ/المنحة الجزافية للتضامن:

هي عبارة عن منحة لفائدة الأشخاص المهمشين العاجزين عن إيجاد منصب شغل أو عن أي شكل من أشكال النشاط المدر للدخل، والهدف منها هو:

- محاربة مختلف أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي.
- ضمان حماية اجتماعية وحد أدنى من الحقوق الاجتماعية للأفراد المهمشين.
- ضمان ممارسة الدولة لدورها الاجتماعي ومساعدة الفئات الاجتماعية الهشة من خلال ضمان حد أدنى من الدخل.
- محا ربة الفقر والتهميش وتطوير الأنشطة ذات المنفعة المحلية، وخاصة في المناطق والمجالات التي تشهد عجزا والغير المستغلة مثل الفلاحة، السياحة، الثقافة، التراث والخدمات وغيرها.

تبلغ قيمة المنحة التي يتلقاها المستفيد من البرنامج 1000 دج اذا كان حاملا لشهادة التعليم العالي و8000 دج بالنسبة للتقنيين الساميين، وذلك لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرة

واحدة .كما يمكن للمستفيد أن يستفيد من تكوين لمدة 06 أشهر كحد أقصى سواء قبل فترة الإدماج أو بعدها مقابل منحة تكوين قيمتها 2500دج.

ب/ برنامج الجزائر البيضاء BA و TUP-HUMO:

يسمح برنامج الجزائر البيضاء **BA** بإنشاء مؤسسات صغيرة مهمتها صيانة وتحسين شروط الحياة، وفي الوقت نفسه تقوم بادماج العاطلين عن العمل وخاصة المهمشين ذوي المستويات التعليمية المتدنية، وذلك بالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية، ويستهدف البرنامج العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم مابين 18 إلى 40 سنة والذ ين يثبتون اقامتهم في إقليم بلديته على ان تكون مدة العقد 03 أشهر قابلة للتجديد 03 مرات، أما بالنسبة لبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة **TUP-HUMO**، فقد تركزت أهدافه حول انشاء مناصب عمل مكثفة قصيرة الأجل من خلال اطلاق برامج لاعادة التأهيل للبنية التحتية العامة والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية واشراك الشباب العاطل عن العمل في تحقيق هذا الهدف.

الغلاف المالي (مليار دينار)	المشاريع المنجزة	المناصب المدمجة	السنوات
4.12	4059	13201	2008
5.07	4916	15964	2009
4.29	4314	12098	2010
4.63	4616	12308	2011
9.29	9052	21987	2012
15.71	16671	36327	2013
43.11	43628	111885	المجموع

جدول (3): حصيلتي برنامجي TUP-HUMO, BA

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص207.

تعتبر هذه الصيغة من بين الصيغ الأولى التي برمجتها الحكومة لدعم الشغل المأجور، وكان الهدف منها تمكين حاملي الشهادات من اكتساب خبرة مهنية تمكنهم من الولوج بسهولة إلى عالم الشغل، لاسيما وأن المناصب توزع حسب المؤهلات والتخصصات، حيث يتم إيداع طلبات العمل على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي، هذه الأخيرة تقوم بتلبية العروض التي تستقبلها من طرف عارضي الشغل من القطاع الخاص والإدارات العمومية.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 127/08 المؤرخ في بتاريخ 2008/04/30 أنشئ برنامج إدماج حاملي الشهادات ليحل محل برنامج عقود ما قبل التشغيل، على أن يفي بنفس الغرض وهو الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات خريجي الجامعات أو مراكز التكوين المعتمدة، والذين لا يملكون مصادر للدخل وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة، على أن يتراوح سنهم بين19 و 35سنة .ويمكن استعراض حصيلة كل من عقود ما قبل التشغيل وبرنامج إدماج حاملي الشهادات من خلال الجدول التالي:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المناصب	57293	14689	48843	46218	34002	46163	48117

جدول 04: حصيلة ادماج حاملي الشهادات

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص207.

د/برنامج مناصب الشغل المأجور بمبادرة محلية DAIS/ESIL:

لقد شكل هذا البرنامج إحدى السياسات المنتهجة من اجل تشغيل الشباب لا سيما في مرحلة التسعينيات، وظلت الدولة تعتمد عليه من أجل امتصاص البطالة، وذلك على الرغم من ضعف المنحة التي يتحصل عليها المنتسب لهذا البرنامج، وكذا قصر مدة العمل المقدرة بسنة واحدة .وقد استفاد من هذا البرنامج قرابة المليون عاط المليون عاطل في الفترة الممتدة بين1999 و2009منها 143414 عملية إدماج سنة2009 و 132484 سنة2008 .

وفي سنة 2010 تم انشاء جهاز الادماج الاجتماعي DAIS محل البرنامج السابق ESIL مختلفا عنه تقريبا في التسمية فقط، لأن الهدف يبقى دائما ادماج أكبر عدد من العاطلين عن العمل، والجدول التالي يوضح عدد التنصيبات من 2010 إلى 2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
التنصيبات	62161	175588	488609	502842	512818

جدول 04: مجموع التنصيبات عن طريق برنامج DAIS

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير بعنوان: **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر**، 2015، ص207.

المطلب الثاني: الآليات والبرامج المعتمدة في ترقية المبادرات المقاولاتية:

1.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 234/96 المؤرخ في 02 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي96/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم المرسوم التنفيذي رقم 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011، والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة لأصحاب المشاريع. [1]

وفي 22 نوفمبر 2020 تم تحويل تسمية وكالة ANSEJ إلى الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية ANADE بموجب المرسوم التنفيذي 20/329 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 96/296

[1]- عبد الرزاق جباري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتورا في علوم التسيير، آثار سياسات التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012.جامعة سطيف 2014-2015.

المورخ في 08 سبتمبر 1996. والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية الدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، فإن الوكالة ستضطلع بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، حيث ستتولى إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع، تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة.وأضاف المرسوم، أن الوكالة ستقوم أيضا بإعداد وتطوير الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة وكذا العمل على تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة. [1]

ومن مهام الوكالة أيضا:

- التحسيس كنشر الثقافة المقاولاتية.
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع.
- ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من اجل ديمومتها.
- تقديم تكوين لأصحاب المشاريع وفق منهجية المكتب الدولي للعمل.
- من خصائص المؤسسة التي تنشأ في إطار جهاز الوكالة نجد:
- يمكن ان تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب.
- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الانشاء أو التوسيع هو 10 مليون دج.

قابلية المشروع تقوم على أساس دراسة تقنو اقتصادية تقوم بها الوكالة بمشاركة صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع CSVF.

تقوم الوكالة بتمويل كل المشاريع التي تقدم منتج أو خدمة، وتستثني المشاريع التجارية.

---

[1]- https: //nhar.tv/CrD1b

كما توفر الوكالة نوعان من اشكال الاستثمار وهما استثمار الانشاء واستثمار التوسيع، بالإضافة إلى توفر صناديق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، وهذا على مستوى جميع فوع الوكالة الوطنية عبر التراب الوطني. [1]

2.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم الاعتماد على نظام التأمين على البطالة نظرا لارتباطه الوثيق بوضعية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، وبالنسبة لنظام التأمين على البطالة فقد اعتمد بموجب المرسوم التشريعي رقم11/94املؤرخ في26ماي1994واملتعلق بالتأمين على البطالة لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم إراديا، أي ألسباب اقتصادية، ويستفاد من علاوة البطالة كل عامل في قطاع العمومي أو الخاصة والذي يفقد منصب عمله بصفة إرادية ولأسباب اقتصادية.

- إما في إطار مخطط إعادة هيكلة المؤسسة.
- تقليص عدد العمال.
- إنهاء نشاط المستخدم وحل المؤسسة.

ومن حيث النتائج حتى سنة1994استفاد332ألف شاب من منصب عمل لمدة متوسطة ستة 06 أشهر وإنشاء مايصل إلى 160ألف منصب دائم، إضافة إلى أن نسبة لإدماج ماقدره3.3خلال فترة1990و1994.

ويحرم من الاستفادة من أداءات التأمين على البطالة:

المؤجرون ذوي عقد محدودالفترة ، العمال الموسميين، العمال في المنازل، العمال ذوي أصحاب العمل المتعدد، العمال عند أنفسهم والعمال الذين فصلوا لأسباب تأديبية عن عملهم، العمال المستقلين أو تركوا اختياريا عملهم.

---

[1]- المرجع السابق ص 156.

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM":

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04املؤرخ في: 22جانفي2004كهيأة ذات التشغيل والتضامن الوطني. طابع خاص يتابع نشاطها وزير كانت بدايتها منذ1999.عن مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة:

تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع..عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500.000دج والقرض المصغر موجه:

لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن18سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين. [1]

وإذا كانت تجربة القرض المصغر قد بدأت عام 1999إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، وما يميز الصيغة الجديدة هو انشاء وكالة خاصة بتسيير البرنامج وهذا ما سيسمح لا محالة من بلوغ أهداف وتحقيق نتائج أحسن في المستقبل، إلا أنه كما ذكرنا فإن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة القرض املص البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة.

4-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

هي مؤسسة عمومية ذات طبيع إداري تم استحداثها خلفا لوكالة دعم وترقية الاستثمار APSI التي انشأت بموجب المرسوم التشريعي 12/93، تمارس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عملها تحت اشراف المجلس الوطني للاستثمار وتتكون من مديريتين، مديرية الاستثمارات الأجنبية ومديرية اتفاقات الاستثمار، حيث وانه وفي إطار المسعى الرامي إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر تم اصدار الامر 06/08 المؤرخ في 15جويالية

---

[1]- أ.سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة المسيلة، العدد13 ديسمبر 2017 ص198.

2006، المعدل للأمر 01/03، الذي جعل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم بجملة من المهام من بينها: [1]

- تحديد فرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات الضرورية حول مناخ الاستثمار وفرص العمل والشراكة وجعلها في متناول المستثمرين.
- المساعدة على توجيه المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار التشريع المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء.
- رصد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين.
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب،..الخ)
- لقرارات التشجيع على الاستثمار، وتساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية المعنية. [2]

كما يمكن ان تستفيد المشاريع الاستثمارية من الاغفاء والتخفيض من الرسوم والضرائب.

---

[1]- ساعد بن فرحات، وداد عباس، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتورا، جامعة سطيف يومي 13/11 مارس 2013 ص13.

[2]- http: //www.andi.dz. Consulté le: 16/01/2014

المبحث الثالث: نظرة تقييمية لاستراتيجية التشغيل في الجزائر (2008-2024)

المطلب الأول: نظرة تقييمية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية:

قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف ادخال مرونة أكبر على قواعد النشاط الاقتصادي، من خلال استقلالية المؤسسات والقائمين على النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أجبر السلطات العليا للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، حيث دخلت في مفاوضات معها وتم تسطير برامج إصلاحات اقتصادية، والتي تهدف إلى إعادة الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من الاختلالات الاقتصادية، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحريره، بالاعتماد على آليات اقتصاد السوق والحد من تدخل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتتكون هذه البرامج من شقين متكاملين هما: الشق الأول يتمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي، أما الشق الثاني فيتمثل في برنامج التعديل الهيكلي، ونفذت هذه البرامج في اطار سياسة مالية ونقدية انكماشية تركز على إدارة الطلب الكلي، الشيء الذي نتج عنه تراجع حجم الاستثمارات العمومية، ومحاولة تخلص الدول من وظائفها المؤثرة في توفير مناصب الشغل بعد ان كانت المصدر الرئيسي لها.

وحرصا على التخفيف من الكلفة الاجتماعية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية، وفي ظل تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الجزائري نتيجة للارتفاع الذي سجله سعر النفط بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة باشرت السلطات الوطنية في تعميق برامج الإصلاحات الاقتصادية، ترتكز على سياسة الإنعاش الاقتصادي في تنفيذها، وذلك انطلاقا من محصلة أفكار **النظرية الكينزية** التي تؤكد على مبدأ أن الطلب يخلق العرض، وذلك من خلال تنفيذ سياسة إنفاقيه توسعية ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2019).وباعتبار أن الإنفاق العام أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي، الأمر الذي سيولد استجابة من جانب العرض الكلي بشكل يزيد من الناتج الوطني، ومنه خلق وزيادة فرص عمل كبيرة.

وقد خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية كبيرة وتضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة، والهدف من ذلك هو استغلال هذه الوفرة المالية المحققة في تنشيط الاقتصاد الوطني وترقية الاستثمارات الإنتاجية والخدماتية، والوصول إلى فك الارتباط بالنفط وتبعاته بالسعي إلى تنويع الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الغير نفطية مثل الفلاحة والصناعة.... الخ، لأجل استيعاب القوة العاملة التي تتزايد سنة بعد سنة، وبصفة خاصة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين.ولمسايرة التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني في إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية فقد رسمت السلطات الوطنية المسطرة استراتيجية للسياسة العامة للتشغيل، وذلك من خلال تفعيل عمل البرامج والأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل وذلك لأجل توفير مناصب شغل لائقة والوصول إلى المستوى المطلوب في معالجة مشكلة البطالة.

ومن أبرز برامج الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الفترة محل الدراسة (2008-2024) نذكر مايلي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-20014)
- برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019)

ما يلاحظ على هذه البرامج أنه بالرغم من ضخامة الأموال المنفقة التي خصصت لها إلا أن السياسة الاقتصادية في الجزائر بقيت مرهونة بالتغير في قطاع المحروقات، وعمقت الاختلالات التي كانت موجودة، حيث واجه تنفيذ هذه البرامج عدة تحديات ومشاكل منها زيادة بؤر الفساد وضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة إلى 10% العام 2011 إلى أنها عاودت في الارتفاع واتسمت برامج التشغيل بالهشاشة والظرفية كما أعيب على مناصب العمل الموفرة نوعيتها والفئات المستفيدة

منها.في ظل غياب استثمارات حقيقية وواعدة تنهض بالاقتصاد الوطني وتوفر مناصب شغل قارة ودائمة.

المطلب الثاني: منحـــــــــة البطالة 2022.

سطرها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من أجل التخفيض من حجم البطالة، وهو ماجاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2022، (الجريدةالرسمية2022، صفحة11)"بالمرسوم التنفيذي رقم22-70 المؤرخ في 9رجب عام1443هـ الموافق ل10فبراير سنة 2022الذي يحدد شروط وكيفيات ومبلغ منحة البطالة وكذا التزامات المستفيدين منها عدة دراسات ونقاشات مع المسؤولين والوزراء، على انتهاج طريقة للتقليل من ظاهرة البطالة بالمجتمع الجزائري، ووضع حل للشباب العاطلين عن العمل، وبعدما كانت تلجأ الحكومة الجزائرية إلى فتح التوظيف في عدة قطاعات حكومية لامتصاص نسبة طالبي العمل كالتعليم، الشرطة، الحماية المدنية، التكوين المهني...وغيرها، قررت في هذه السنة ان تغير من استراتيجيتها وخلق طريقة أخرى يمكن اعتبارها كاقتباس أو تقليد للدول الأخرى (منحة البطالة في فرنسا) في طريقة مواجهتها للتقليل من الضغط النفسي والاحتياجات الاقتصادية لتغطية الاحتياجات الفردية والاجتماعية لفئة البطالين في المجتمع، وقد وضعت السلطات عدد من الشروط للاستفادة من المنحة وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المذكور سلفا: [1]

- أن يكون من جنسية جزائرية
- أن يكون مقيما بالجزائر
- أن يبلغ سنه ما بين 19-40 سنة.

[1]- مختارية غزلان بلقاسم، سولاف معطى السياسة-الإصلاحية-الجديدة-في-سوق-العمل-الجزائري-منحة-البطالة-نموذجا-، -دكاترة-العلوم-الإجتماعية-والإقتصادية-جامعة-احمد-زبانة-غليزان، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2023 ص 61.

- أن يكون مسجلا كطالب عمل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ مالا يقل عن ستة أشهر.
- ألا يتوفر على أي دخل أيا كانت طبيعته.
- أن يبرر وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية.
- ألا يكون مسجلا في مؤسسات التعليم العالي أو التكوين المهني.
- ألا يكون قد استفاد سابقا من الأجهزة العمومية لدعم احداث وتوسيع النشاطات والمساعدة على الادماج المهني والمساعدة الاجتماعية.
- ألا يتوفر الزوج على أي دخال أيا كانت طبيعته.

حيث كلفت الوكالة الوطنية للتشغيل بالتكفل وتسيير هذه العملية على غرار المؤسسات والمديريات الأخرى، نظرا كون هذه الوكالة السباقة وراء معرفة سوق العمل من عارضي وطالبي العمل، وكذا لديها قاعدة بيانات وطنية تشمل كل طالبي العمل إذ أنه لا يوجد لدى أي مؤسسة أخرى تحتوي على مثل هذه البيانات.

ولتسهيل مهمة التسجيل للاستفادة من هذه المنحة قامت وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي بوضع منصة رقمية تسمح للشباب بالتسجيل الأولي وحجز موعد المقابلة أو تعديله، من اجل دراسة الملف من طرف الملحقة المحلية للتشغيل بكل ولاية بالموقع التالي: www.minha.anem.dz والذي دخل حيز الخدمة في 25فبراير 2022 لملأ جميع الخانات والمراحل وطبع الاستمارة التي بها تحدد موعد المقابلة التي تتم في الوكالة، وحسب تصريحات وزير التشغيل والضمان الاجتماعي يوسف شرفة في لقاء له بالتلفزة الجزائرية حول الموضوع وقد اكد على انه قد وصل عدد المسجلين بالموقع مليون و80 الف استفادة من المنحة.

كما حدد الأفراد غير المستفيدين من المنحة والمتمثلين في:

- كل مستفيد رفض العمل المقدم من طرف الوكالة لمرتين يحرم من المنحة.
- كل مستفيد رفض التكوين لقابلية التشغيل.
- في حالة المستفيد متزوج (ة) يمنع اذا كان الطرف الثاني موظف ذو تأمين.

- إذا كان المستفيد قد كان له استفادة لمدة عمل محدد ثم انتهت المدة يحرم من المنحة.
- كل من له انتساب لمركز أو مؤسسة تعليمية أو تكوينية.

إن الحديث عن هذه الاستراتيجية الجديدة يدفعنا لتقييمها ونقدها نقدا بناءا من خلال سرد ايجابياتها وسلبياتها:

أ/ الإيجابيات:

تعد من بين الإصلاحات الجديدة بسوق العمل ومن الوعود التي أوفى بها رئيس الجمهورية على تنفيذها، وهذا ما يؤكد مصداقية وحقيقة تجسيد آرائه بالواقع.

لمنحة البطالة البطالة أثر اجتماعي حيث حققت قدرة واكتفاء مادي ذاتي يمكن الأفراد من توفير احتياجاتهم المعيشية خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية.

توفر لطالب العمل مدخولا يساعده في عملية البحث عن عمل.

تعطينا أرقاما حقيقية لنسبة البطالة في الجزائر من خلال عمليات إحصائية تقوم بها الوكالة الوطنية للتشغيل.

القيام بدورات تكوينية لفائدة المستفيدين من منحة البطالة من دون مؤهل وهذا بغية تسهيل عملية ادماجهم في سوق العمل أو حتى انجاز مشاريعهم الخاصة من خلال أجهزة الدعم.

ب/السلبيات:

بالرغم من الأثر الإيجابي الذي خلفته منحة البطالة على الصعيد الاجتماعي، حيث كان لها الأثر الطيب في أن مست فئات هشة من المجتمع من خلال هذه المنحة لمواجهة ضعف القدرة الشرائية، ومن خلال ضمانها لتامين اجتماعي للمستفيد منها، الا أنه منا يعاب عليها على الصعيد الاقتصادي أن فئات كبيرة من الشباب أصبحت تكتفي بها كمصدر رزق ثاني بعد الذي تعمله في السوق الموازية وأصبحت تتهرب من عروض العمل مما خلف عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، وهنا وجب على السلطات وضع ميكانيزمات واليات لتسييرها حتى نتفادى هذا الاشكال.

في حالة ما يستدعى طالب العمل إلى عمل ما في حالة استقالة أو نهاية عقد العمل فإنه لا يحق له الاستفادة منها مرة أخرى.

تبقى منحة البطالة من الحلول العاجلة والتي يجب دراستها دراسة متأنية ووضع أسس وتنظيمات دقيقة تسيرها حتى لا تخرج عن هدفها المنشود اقتصاديا (التقليل والحد من البطالة).

استقطاب فئات أخرى غير طالبي العمل والذين من المفروض أن يوجهوا إلى مصالح الحماية الاجتماعية.

تنمي الاتكالية ورفض العمل ونقص الإنتاج في أوساط بعض الشباب.

أصبح أغلبية الشباب يرفضون التوجيه في عروض عمل لاستفادتهم من المنحة كمدخول إضافي بينما يشتغلون في القطاع غير المنظم.

الفصل الثالث

رؤية مستقبلية للتشغيل في الجـــــــزائر.

تمهيـــــــــــــد:

في هذا الفصل سنتطرق لرؤية مستقبلية للتشغيل في الجزائر في ظل عالم متسارع ومتحول أصبح يتسم بالذكاء الاصطناعي ولا مكانة فيه للضعفاء ومن هنا حاولنا ابراز هذه الرؤية من خلال ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: تحديات ومعوقات استراتيجية التشغيل

المبحث الثاني: عوامل تفعيل ونجاح استراتيجية التشغيل

لنعرج على المبحث الثالث والذي ابرزنا فيه استراتيجية التشغيل التي انتهجتها السلطات الجزائرية في ظل جزائر جديدة وما جاءت به من زرع للأمل في أوساط الشباب خاصة من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية ومن خلال فتح كل الأبواب للشباب حاملي المشاريع وتشجيع كل المبادرات الفردية وتنمية روح المقاولاتية وسن منحة البطالة كاجراء جديد لحفظ كرامة الشاب البطال إلى غاية ايجاده منصب عمل أو تجسيد مشروعه المهني.

المبحث الأول: تحديات ومعوقات نجاح استراتيجية التشغيل.

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها استراتيجية التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب، كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية. كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة 3,2% سنوياً، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنوياً، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التحديـــــــــــات التي تواجه استراتيجية التشغيل.

من بين التحديات التي تواجهها الدولة في هذا المجال:

- **التحدي الأول: العمل غير المنظم** أو ما يعرف بـ L'Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية، من جهة. وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت، من جهة أخرى. حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال، من 10.8% سنة 1987، إلى 32 % سنة 1997. ولا زال مستمراً في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة، أحياناً وضعفها أحيناً أخرى.

▪ **التحد الثاني:** ومما يزيد من تعقيد أمر التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة، ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996. بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس لإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب. إلى جانب عدم انسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة. [1]

▪ **التحدي الثالث:** الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم. وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة، من جهة. ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة، من جهة ثانية. والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة. حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني. وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

▪ **التحدي الرابع:** والمتمثل في الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات،

---

(1)– أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 26–27 أفريل 2009، ص11.

والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب. هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان. وأمام كل هذه التحديات والمعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات: نظراً لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نتيجة التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي، من جهة. ونتيجة العمال التخريبية التي عرفتها البلاد في سنوات التسعينات، حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود البلدان الصناعية الكبرى، إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي، من جهة. وإحدى الوسائل التي تضمن من خلالها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.

ويختلف تحديد مفهوم وتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مجتمع لآخر، إلا أنه هناك معياران لتصنيف هذه المؤسسات، وهما:

- حجم المؤسسة من حيث عدد العمال العاملين فيها. حيث تصنف المؤسسة على أنها صغيرة إذا كان عدد العمال بها لا يتجاوز العشرين عاملاً.
- حجم المؤسسة من حيث حجم الاستثمار المالي الذي تم توظيفه فيها.

وتتميز هذه المؤسسات بكونها تتأثر سلباً وإيجاباً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبيئة التي تتواجد بها، الأمر الذي يجعل هذا الصنف من المؤسسات في الوطن العربي لا تخرج عن هذه القاعدة، رغم أنها تشكل النسبة الكبيرة من عدد المؤسسات النشطة الخلاقة لفرص العمل في البلدان العربية، حيث تعاني من نفس النقائص التي يعاني منها اقتصاد الدول النامية، لاسيما ضعف الشراكة بين هذه المؤسسات والأطر الإدارية والاقتصادية بشكل عام. التعقيدات الإدارية لمنح الرخص والإجازات الإدارية، صعوبة الحصول على الأراضي والقروض، ونقص الإرشاد والمساعدة القانونية، والإعلامية. وصعوبة تسويق المنتجات، وضعف القدرة على المنافسة، وعدم التحكم في أدوات التنظيم والتسيير والاستغلال لمسيري هذه المؤسسات...الخ.

المطلب الثاني: معوقات استراتيجية التشغيل.

ركزت سياسة التشغيل الوطنية على أهداف متنوعة الغرض سياسة اقتصادية واجتماعية، لتناسب الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجزائري، وهو الوضع الذي دفع بالسلطات العمومية إلى إجراء تعديل في قانون العمل رقم 11/90 بموجب الأمر رقم 21/96 والذي من خلاله تم اعتماد صيغ جديدة في التشغيل تختلف عن عقود العمل غير المحددة المدة وتركز أكثر على مبدأ تجديد عقد العمل سنويا. ومع ذلك وجدت صعوبات وتحديات أنقصت من فعاليتها، فحجم المعوقات التي تواجهها استراتيجية التشغيل في الجزائر معقدة وكبيرة خاصة بالنسبة لتشغيل الشباب كون هذه الفئة تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع فكان من بين أهم المعوقات التي يعاني منها التشغيل في الجزائر النقاط الاتية(1):

- لا يوجد توا فق بين احتياجات الشغل واليد المكونة والشهادات المتخرجة.
- ضعف الشبكة الوطنية التي تعمل على جمع المعلومات حول متطلبات الشغل.
- نقص اليد العاملة المؤهلة لطبيعة الشغل المتنوعة والمتعددة.

(1)–نور الهدى بكاي، مريم كريفيف معوقات التشغيل في الجزائر والتقليل من البطالة، جامعة الجلفة، مجلة قضايا معرفية، مجلد رقم 02 شهر جوان 2022 ص 09.

- لا يوجد توافق بين قوى العرض وقوى الطلب بسبب الاختلال في النسبة التقريبية بينهما في مجال الشغل.
- اختلاط المحيط الإداري والمالي الذي يعيق الاستثمارات.
- عدم تكييف المؤسسات الاقتصادية مع المستجدات في كل المجالات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية.
- نقص المشاريع المقاولاتية التي يتبناها الشباب، وذلك لانتشار العامل الاجتماعي والثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- عدم صرامة القوانين المتكفلة بتنظيم سوق الشغل.
- توجه القطاع العمومي إلى تمويل الاستثمارات لإحياء سياسة التشغيل واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص .
- التقليص من عدد العمال وذلك راجع إلى مواجهة الدولة ازمة اقتصادية مالية.
- عدم تكييف برامج التكوين والتعليم العالي والمتوسط بما يناسب الاحتياجات التي بتطلبها سوق الشغل.
- عدم تلاؤم المناصب مع شهادات التخصص أو التكوين للفئة التي تسعى للشغل.
- قلة وجود مكاتب التشغيل.

المبحث الثاني: عوامل نجاح وآليات تفعيل استراتيجية التشغيل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة عرض استراتيجيات التشغيل التي سطرتها الدولة الجزائرية لمعالجة مشكلة البطالة، وقد كان هدفنا الرئيسي هو التعرف على معوقات هذه الاستراتيجية وسبل تفعيلها.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح استراتيجية التشغيل:

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فعالية السياسة العامة في مجال التشغيل هي:

بناء استراتيجية التشغيل على دراسات ومعطيات حقيقية، ومشاركة كل الأطراف والجهات المختصة والأخذ بآرائها واقتراحاتها والابتعاد قدر الامكان عن القرارات العشوائية التي تزيد من اشكالية البطالة أكثر فأكثر.

برامج التشغيل وجب أن تتضمن وظائف دائمة ومستمرة، ووجب على الحكومة الابتعاد عن طريقة التوظيف بصفة مؤقتة والمتمثل في برنامج عقود ما قبل التشغيل، والذي أثبت فشله في ظل تزايد أعداد المتخرجين من الجامعات سنويا وارتفاع معدلات البطالة، وهذا بسبب الصيغة المؤقتة التي يحملها هذا البرنامج في حين أن هؤلاء الشباب يبحثون عن مناصب عمل دائمة تضمن لهم الاستقرار والأمن المادي.

ضرورة مساعدة الشباب البطالين في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، والعمل على تسهيل العلاقات بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون قائم على أسس مبنية، بالإضافة من تمكين هذه المؤسسات الحصول على اليد العاملة المؤهلة المتخرجة من مراكز التكوين المهني والجامعة كل حسب تخصصه.

خلق حوافز وتشجيعات تمكن المؤسسات من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعية.

ضرورة إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، واشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. (1)

هيكلة القطاع الغير رسمي وسن قوانين تنظمه مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل.

المطلب الثاني: آليات تفعيل استراتيجية التشغيل

لابد من الإشارة إلى أن تدخلات الدولة في مجال التشغيل يأخذ طابعا ظرفيا وذلك عن طريق توفير مناصب شغل مؤقتة للتخفيف من حدة البطالة مثلا، وان خلق مناصب شغل كافية في اقتصاد السوق من مهام المؤسسات المنتجة، مما يؤدي إلى طرح اشكال امام الدولة الجزائرية حول كيفية جعل المؤسسة الاقتصادية قادرة على توفير مناصب الشغل التي لا تزال تنشط في بيئة صعبة تتميز بالمنافسة الشرسة وغير المتكافئة بسبب انفتاح الاقتصاد الوطني المشجع على الاستيراد الذي يهدد الإنتاج المحلي وقد تفطنت السلطات مؤخرا لهذه النقطة وراجعت سياستها فيها بتشجيع النتاج الوطني وتخفيض فاتورة الاستيراد.

ورغم المجهودات والإجراءات التي اتخذتها الدولة في سبيل تشجيع المشاريع الاستثمارية إلا أن إشكالية الاختلال في سوق العمل تبقى مطروحة بحدة، وانطلاقا من ذلك واستنادا على تجارب بعض الدول يمكن طرح بعض المقترحات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأليات لمعالجة مكامن الاختلالات التي تعاني منها استراتيجية التشغيل في الجزائر، ومن بينها ما يلي: (2)

1/ضرورة اطلاق قوي للقطاع الخاص: استنادا إلى تجارب الأقاليم والدول الرائدة سريعة النمو يتضح أن المقاربة الناجحة للنمو والتشغيل والحد من البطالة هي التي يقودها

(1)- أ.سعدية زايدي، جامعة الحاج لخضر –باتنة–مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، سياسات التشغيل، العدد 13 ديسمبر 2017 ص 205

(2)- زكرياء مسعودي، السياسة العامة للتشغيل، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص سياسة عامة، جامعة الوادي 2021–2022 ص 39.

القطاع الخاص متى وفرت له الحكومات بيئة أعمال مواتية ترفع القيود على الاستثمار الخاص وتعزز مصداقية الإصلاحات والتقيد بالتنفيذ الشفاف لقواعد السوق ومن بين العوامل الداعمة للقطاع الخاص هي:

- تخفيض الضرائب وتخفيف الإجراءات إلى الحد الأدنى لدخول الشركات إلى السوق والخروج منها.
- توفير البنية الأساسية التقليدية والبنية الأساسية التكنلوجية وتحسين مختلف الخدمات العامة.
- توفير المهارات كما ونوعا ما يتناسب مع حاجيات السوق.
- وضع استراتيجية نمو طويلة المدى بأهداف محددة متفق عليها بين الجهات المعنية الأساسية في إطار الحوار الاجتماعي الثلاثي.

وبالتناظر فإن مسؤولية القطاع الخاص لاتقل أهمية عن مسؤولية الدولة فالقطاع الخاص وهو المتوقع ظان يكون البديل للقطاع العام على مستوى النمو والتشغيل والحد من البطالة مطالب ب:

- التفاعل الإيجابي مع الغايات والاستراتيجيات والأهداف الوطنية المتفق عليها.
- صياغة وتنفيذ ومتابعة مع مختلف الفاعلين في إطار تحالف من أجل التقدم الاقتصادي والتأهيل البشري والرقي الاجتماعي.
- التوجه نحو مزيد من الاستثمار في مجالات الإنتاج المادية التي تمثل الاقتصاد الحقيقي إلى جانب الاستثمار في المعرفة والتطور التكنلوجي.

تحمل المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت ضرورة اقتصادية بمفردات:

تو فير أكثر ما يمكن من فرص العمل لإطلاق قوى النتاج المعطلة بما يمكن من انتاج سلع وخدمات تفوق حاجيات الطلب الداخلي وترفع بالتالي من مستوى التجارة البينية.

توفير اكثر ما يمكن من فرص العمل لإطلاق قوى الإنتاج المعطلة بما يمكن من انتاج سلع وخدمات تفوق حاجيات الطلب الداخلي وترفع بالتالي من مستوى التجارة البينية.

التدريب الوظيفي لتعهد حقيبة الكفاءات باستمرار لفائدة القوى العاملة، وبالتالي راس المال اللامادي للمؤسسات الاقتصادية.

اعتبار الموارد البشرية استثمارا وليس تكلفة، يثمن الرأس المال البشري ويؤمن القدرة التنافسية للمؤسسة.

المساعدة على تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد على التجديد والابتكار وسرعة الاستجابات للمتغيرات.

2/**تنظيم القطاع الغير الرسمي وادماجه في السوق الرسمي:** أثبت القطاع الغير منظم في الدول النامية والصاعدة قدرته على الاستثمار الأمثل للمدخرات الصغيرة التراكمية وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدون أي دعم من الدولة، ومن هذه الزاوية التحليلية فإن الناشطين غير في القطاع غير المنظم عمالا ومستقلين يبدون قدرا كبيرا من الاستقلالية تجاه الدولة والتحلي بروح المخاطرة والمبادرة أكثر من العاملين في قطاع المؤسسات الصغرى المنظمة، وخلافا لغالبية طالبي الشغل فإن العاملين في القطاع الغير منظم لا يكترثون بالوظائف ذات الاعتبار الاجتماعي السائد، وعموما يمثل إنتاج النشطة غير المنظمة جزءا من العرض الكلي للسلع والخدمات، كما ان المداخيل المولدة تمثل سوقا للطلب على السلع والخدمات المنتجة في القطاع نفسه أو في القطاع الرسمي الوطني.

يلعب القطاع غير المنظم في التنمية الاقتصادية عن طريق عقود المناولة (المعروف أيضاً بـ: العقود من الباطن) مع مؤسسات القطاع المنظم، وبالرغم من معاناة رجال الأعمال من المنافسة غير الشريفة التي يمثلها القطاع غير المنظم، إلا انه في عديد الحالات تتكامل وحدات الإنتاج في القطاع الغير منظم عن طريق المناولة أو العقود من الباطن للضغط على الكلفة وخاصة في مجال النسيج، وبالتالي فإن الحدود بين القطاع الغير منظم والقطاع المنظم متداخلة في عديد الحالات، باعتبار ان القطاع المنظم يشمل هو أيضا بعض الأنشطة غير المنظمة التي تندرج ضمن الاقتصاد الخفي.

وفي إطار مساهمة القطاع غير المنظم في مجهود التنمية لابد من الإشارة إلى بعض التجارب المثيرة للاهتمام، ومن أبرز التجارب الناجحة باعتراف عديد الخبراء: ماليزيا والهند

وتركيا ولندن، كانت هذه التجارب تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإننا نشير إليها لأنها استقطبت وحدات الإنتاج والخدمات غير المنظمة وانتقلت بها القطاع المنظم. [1]

3/توسيع مظلة الإقراض الصغير: أثبتت تجارب ماليزيا وتركيا والهند وجنوب افريقيا ان الإقراض الأصغر 2%، وفي أقصى الحالات 4.5%لأسباب طارئة، كما ان نسبة استرجاع (تسديد) القروض تفوق 90 %.

4/دعم آليات المرافقة (حاضنات الأعمال) إدارية، تكنلوجية: حيث يتم ذلك بتطوير آليات الدعم والمرافقة، مع اشراك القطاع الخاص في هذا المجال (هياكل خاصة أو مشتركة)، وكذا إدماج مراكز البحث والمختبرات العلمية كحاضنات أعمال لمشروعات شبانيه مبدعة، وهو ما سيدعم روح الابتكار وتحويل الأفكار إلى مشروعات، وللإشارة هناك نصوص ومحاولات في الجزائر فيما يتعلق بالحاضنات ومشاتل المؤسسات، إلا أنها لا تزال متعثرة.

المبحث الثالث: استراتيجة تشغيل جديدة في كنف الجزائر الجديدة.

ان مصطلح الجزائر الجديدة جاء لأول مرة بمناسبة خطاب التنصيب للسيد رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون في 19 ديسمبر 2019 والذي أفرزه الحراك الشعبي المبارك المطالب بتغييرات جذرية على جميع الأصعدة والمجالات وبناء دولة الحق والقانون وتحسين الاطار الاجتماعي والمعيشي للمواطنين وهذا لن يكون الا من خلال بناء اقتصاد قوي خلاق للثروة ومناصب الشغل، وقد كان التشغيل احدى الركائز الأساسية والهامة التي أسس عليها السيد الرئيس برنامجه الانتخابي وفيما بعد مخطط برنامج عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية والذي أسس **لاستراتيجية جديدة في التشغيل** وقد كان ذلك من خلال **الالتزام 44** والذي يتمحور حول **تخفيض معدل البطالة بنسبة كبيرة خاصة في أوساط الشباب والنساء عن طريق:** [2]

---

[1]- المرجع السابق ص 40.

[2]- https: //www.el-mouradia.dz/ar/home البرنامج الانتخابي للسيد عبد المجيد تبون

– مضاعفة فرص الشغل التي سيتيحها النمو الاقتصادي؛ إعادة تنظيم آليات المساعدة على الإدماج المهني والتشغيل من خلال إنشاء آليات جديدة أكثر انسجاما تستند إلى نهج اقتصادي لمعالجة البطالة وتلبية مطالب الشباب فيما يتعلق بمناصب العمل الدائمة من جهة، واحتياجات أرباب العمل من جهة أخرى؛

– الإدماج التدريجي في مناصب شغل دائمة للباحثين عن عمل في إطار الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) وإدراج الشباب المتقدمين لأول مرة بطلب الشغل في إطار خطة دعم التشغيل (DAIP) وكذلك التوظيف في إطار عقود العمل المدعمة(CTA) ؛

– دعم إنشاء المشاريع وتحسين أداء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) ؛

– تشجيع المؤسسات على توظيف الشباب عبر منحها تحفيزات جبائية وشبه جبائية؛

– استحداث "إجازة إنشاء المؤسسات" لتعزيز روح المبادرة؛

تنفيذ برنامج لعصرنة وتعزيز الخدمة العمومية في مجال التشغيل من أجل الإدارة الفعالة لسوق العمل، كما سيتم تحسين نجاعة آليات البحث والوساطة العمومية والخاصة على مستوى سوق العمل بهدف ضمان تفاعل أكبر بين هاتين الطريقتين للوساطة.

كما أن **الالتزام 40** للسيد الرئيس كان يصب في نفس الاستراتيجية والذي يركز على **جعل التكوين المهني وسيلة لترقية فرص تشغيل الشباب وتحريك الاقتصاد والانتاج الوطني عبر:**

تطوير التعليم التقني بما يستجيب للاحتياجات في مجال اليد العاملة والتأطير النوعي

توسيع شبكة البنى التحتية المخصصة للتكوين وتطوير أقطاب الامتياز بالشراكة مع المؤسسة الاقتصادية تطوير مفهوم عقود التكوين كلية لدمج حاملي شهادات التكوين المهني

في عالم الشغل تعزيز عروض التكوين الموجهة للشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفي المؤسسات العقابية.

المطلب الأول: مخطط عمل الحكومة واستراتيجية ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية.

لقد جاء **مخطط عمل الحكومة** ليباشر هذه الاستراتيجية المرتكزة أساسا على ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية حيث يعتبر النمو الاقتصادي التشاركي إحدى الدعائم التي يجب تفضيلها في استراتيجية ترقية وديمومة التشغيل في ظل محيط اقتصادي غير مستقر ومعرض لعوامل انكماش دورية ومتكررة مع تركيز أكثر حدة على قابلية تماسك النسيج الاقتصادي والصناعي. وفي هذا الاطار التزمت الحكومة بتعزيز وتنفيذ برامج دعم المورد البشري وتنميته.

وفي هذا الاطار فقد ركز مخطط برنامج عمل الحكومة على:

أولا: تطوير الكفاءات وموائمة التكوين مع التشغيل: بالعمل على تحسين نوعية المنظومة التعليمية الوطنية، والتعليم التقني والتكوين المهني بشكل يسمح بتكيف ذلك مع المحيط الاقتصادي للبلاد وموائمة المورد البشري مع حاجات السوق الوطنية بهدف تعزيز فعالية اقتصادنا الوطني ومردوديته وتشجيع اندماج مجتمعنا في الاقتصاد العصري.وسيتعلق المر بعصرنة قطاع التكوين والتعليم المهنيين بهدف تكوين موارد بشرية ذات نوعية من شانها المساهمة في النمو الاجتماعي الاقتصادي من خلال:

تكييف التكوين مع حاجات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

تعزيز آليات التشاور بين القطاعات بهدف تحسين قابلية تشغيل طالبي الشغل من خلال وضع سياسة للتكوين والتمهين بناءا على الطلب.

ترقية وتطوير التكوين المهني المتواصل بهدف تحسين قابلية التشغيل وتنافسية المؤسسات.

انشاء فروع امتياز في مهن البناء والفلاحة والصناعة وتكنلوجيات الاعلام والاتصال.

ثانيا: ترقية التشغيل ودعم استحداث النشاطات (المقاول الذاتي):

بالنسبة لاستحداث النشاطات، التزمت السلطات الجزائرية بتجسيد مايلي على الخصوص:

- تحفيز الاستثمار واستحداث النشاطات المنتجة لمناصب الشغل ضمن القطاعات التي توفر مناصب عمل كالفلاحة، والصناعة والرقمنة والسياحة والصناعة التقليدية.
- تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات من خلال تقليص عدد المتدخلين الإداريين وكذا تقليص التكاليف.
- تعزيز أجهزة دعم استحداث النشاطات من اجل التمكين من دعم المرقين الذين يواجهون صعوبات.
- تبسيط الإجراءات والقضاء على البيروقراطية بالنسبة لاستحداث النشاطات الأخرى (بطاقة الحرفي، المهن الحرة، **الوضع القانوني للمقاول الذاتي**...).
- زيادة عدد المؤسسات المنشأة بالنسبة لكل 1000 ساكن.
- رقمنة إجراءات إنشاء مؤسسات.
- تعزيز مرافقة حاملي المشاريع من خلال متابعة شخصية.

وقد عرفت الجزائر اهتماما متزايدا بالمقاولاتية في السنوات الأخيرة، وآليات دعميا وتنميتها لدى فئة الشباب خصوصا، بهدف الإنقاص من نسبة البطالة، بعدما عجزت طرق التشغيل التقليدية عن القضاء على هذه الظاهرة، وفي هذا السياق تم إصدار العديد من التشريعات التي تضع الإطار القانوني للأنشطة المقاولاتية المختلفة، والأجهزة المكلفة بدعم مرافقة الشباب في هذا المجال.

حيث صدر **القانون رقم22 -2 3 المؤرخ في 18 ديسمبر2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي**[1] في الجزائر بناء على اقتراح عدد كبير من الخبراء في الجلسات الوطنية التي نظمتها وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة في الجزائر العاصمة في يومي 29 و30 مارس 2022 حول اقتصاد المعرفة، بهدف دعم روح المقاولاتية والتوظيف الذاتي للشباب، وادماجهم في الاقتصاد الرسمي .

فلقد دعت الحاجة إلى تنظيم العديد من النشاطات الجديدة التي ظهرت مع انتشار التكنولوجيات الحديثة خاصة، والتي لا تخضع لأي قانون ينظمها، من أمثلتها: مطوري تطبيقات الواب والهواتف الذكية، والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي، الانفوغرا فيا، وسائقي سيارات النقل عن طريق التطبيقات... [2]

وصدور هذا القانون في الجزائر جاء متأخرا بالمقارنة مع الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال، فعلى سبيل المثال تم تنظيم هذا النوع من الأنشطة المقاولاتية في فرنسا بموجب القانون رقم 2008/ 776 المؤرخ في 04 أوت 2008 المتعلق بتحديث الاقتصاد، والذي دخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 2009، ولقد تم إحصاء 828400 مقاول ذاتي في فرنسا في نهاية شهر أوت من سنة 2012.

وفضلا عن كل هذا، فقد تم استحداث جهاز جديد يتمثل في "**عطلة بغرض انشاء مؤسسة**" أقره **المرسوم التنفيذي رقم 93/23 الموقع في 05مارس 2023**[3] لفائدة الأجراء ذوي كفاءات ومهارات في مجال نشاطهم من اجل تحفيز وتشجيع المقاولاتية لدى هذه الفئة شريطة أن يتعهد بالالتزام بقواعد المنافسة النزيهة وعدم الاضرار بإدارته المستخدمة.

---

(1)- · الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد85 ، المؤرخة في 19 ديسمبر 2022.

(2)- مناجلي أحمد لمين، مقال بعنوان القانون الأساسي للمقول الذاتي: اطار قانوني جديد للمقاولاتية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع العدد الأول 2023.

(3)-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، االمؤرخة في 23مارس2023.

ثالثا: دعم تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتطلب تطوير المؤسسات والصناعات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعم محيط ملائم لإنشاء المؤسسات بما يسمح لها بالاستفادة من خدمات تتماشى مع البحث وأدوات الابتكار ونشر معايير ومقاييس الإنتاج والإدارة التي تشكل أهم العنا صر لتعزيز التنافسية وخلق القيمة الم ضافة .وقد قامت السلطات العمومية بو ضع الأدوات ال ضرورية لدعم ومرافقة تطوير المؤسسات.

ويستدعي تحسين تنافسية المؤسسة اللجوء إلى استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة في بيئة يطبعها الانتشار الواسع للوسائل الرقمية قصد تحسين تجاوبها مع متطلبات السوق.وعلى هذا الصعيد، فإن الأمر يتعلق بتعزيز فعاليتها وضمان تناسق مصالح الدعم الموجودة من خلال الأعمال الواجب تنفيذها على المدى القصير، والتي تتعلق بما يأتي:

- الإسراع في تنفيذ أدوات الدعم التي يجب نشرها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار في إطار صلاحياتها.
- تثمين القدرات البشرية المبدعة والابتكارية من خلال تحسين نظم الإدارة.
- عصرنة المنشآت الأساسية النوعية بهدف تحسين تنافسية المؤسسات ونوعية المنتوجات والخدمات قصد توسيع العروض القابلة للتصدير.
- إنعاش عملية تأهيل المؤسسات بإخضاع الاستفادة من هذه الترتيبات لشروط الأهداف الاستراتيجية للقطاع (الفروع الواجب ترقيتها).
- دراسة كيفيات الاستفادة هذه المؤسسات من التمويل البنكي.

تسهيل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل وتعزيز ضمان القروض من خلال تنويع المنتوجات، ولا سيما **صندوق ضمان القرض لصالح المؤسسات الصغيرة** والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويستدعي رد الاعتبار للمحيط الصناعي بفضل ترقية الابتكار ووضع سياسة تتمحور حول **تحسين أداء الحاضنات القطاعية وإقامة ممرات بين مخابر البحث والجامعات والحاضنات والمؤسسات.**

وتندرج عملية تأهيل المؤسسات ضمن المسعى العام لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام والمؤسسةبشكل خاص، بهدف تعزيز واستمرارية المؤسسة في ظل نمو ديناميكي خارج المحروقات ومن خلال بروز محيط جذاب.

بالنسبة للمؤسسات المصغرة، ترمي أعمال برنامج الحكومة إلى ما يلي:

- تشجيع بروز محيط ملائم لإنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة وتطويرها وديمومتها،
- تعزيز وسائل دعم المرقين لمواجهة صعوباتهم وتحسين نوعية مرافقة حاملي المشاريع من خلال وضع نمط شخصي، تنفيذ الترتيبات التنظيمية المتعلقة بمنح 20 % من الطلبيات العمومية لصالح المؤسسات المصغرة وإعداد دفتر أعباء خاص.
- تشجيع المناولة لصالح المؤسسات المصغرة بإشراك المجمعات الصناعية العمومية الكبرى.
- تخصيص فضاءات مهيأة على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط لاستقطاب المؤسسات المصغرة والصغيرة وضمان نموها وديمومتها.
- فتح مكاتب للاستشارة والمرافقة لصالح المؤسسات المصغرة.
- ترقية إنشاء تجمعات للمؤسسات الفلاحية المصغرة بهدف الاستفادة من الأراضي الزراعية وأو المساحات الزراعية المهيأة في الهضاب العليا والجنوب لصالح الشباب المعنيين بالاستثمار الفلاحي على المستوى الوطني. [1]

---

[1]- مصالح الحكومة، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ https: //www.premier–ministre.gov.dz/ar/category برنامج السيد رئيس الجمهورية سبتمبر 2020.

المطلب الثاني: تعزيز اليات النمو والاقلاع الاقتصادي والنتائج المرجوة في استحداث مناصب شغل.

في كلمة ألقاها السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد فيصل بن طالب في أشغال اليوم البرلماني الموسوم ب"**واقع سياسة التشغيل في الجزائر** " بتاريخ **06 ماي 2024** المنظم من قبل لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، والمتزامن بالاحتفالات باليوم العالمي للشغل، نـــوه بجملة القرارات التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية لصالح الفئات العمالية والمتقاعدين والتي من شأنها تعزيز مسار تحسين القدرة الشرائية للمواطنين

والتي عرفت خلال الخمس سنوات الأخيرة زيادات متتالية في الأجور بنسبة بلغت 47% وتثمينات في معاشات ومنح التقاعد التي بلغت 33% سنة 2023. مؤكدا بأن **الالتزام رقم 44** للسيد رئيس الجمهورية، يركز على مراجعة السياسة الوطنية للتشغيل، لاسيما من خلال وضع آليات ترتكز على مقاربة اقتصادية لمحاربة البطالة وتعزيز آليات الإقلاع الاقتصادي.مشيرا إلى الأهمية القصوى التي يوليها السيد رئيس الجمهورية لإنشاء المؤسسات الاقتصادية المختصة في مجال الاقتصاد الذكي، ولاسيما من خلال استحداث **دائرة وزارية لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة**. هذا وقد تطرق السيد الوزير إلى جملة التدابير التي وضعتها الحكومة منذ سنة 2020 لإعادة تنظيم آليات التشغيل، ولاسيما إدماج كل المستفيدين من الأجهزة العمومية للإدماج المهني والاجتماعي، واستحداث جهاز منحة البطالة والحق في عطلة من أجل إنشاء مؤسسة.إلى جانب التسهيلات الممنوحة للمقاول الذاتي بتخفيض استثنائي في قيمة الاشتراكات التي يمكن أن تصل وفق اختيار المعني إلى مبلغ قدره 24.000دج.

مشيدا بالمورد البشري الذي تدعم بهَ الوظيف العمومي، خلال الخمس سنوات الأخيرة، أين تم ترسيم325.074مستفيد من جهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP)، إضافة إلى تحويل عقود جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي(DAIS) إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي لفائدة 175.737 مستفيد وإدماج62.000 أستاذ متعاقد وأزيد من 8.000 من حاملي الدكتوراه والماجيستر، كما سمحت هذه العملية بتعزيز المرافق العمومية من إدارات ومؤسسات بمايفوق570.000 موظف وعون.مضيفا أن الحركية التي شهدها القطاع الاقتصادي خلال الخمس سنوات الأخيرة، عرفت ارتفاعا **في عدد التنصيبات بنسبة بلغت %53سنة 2023** مقارنة بسنة2020، وبارتفاع قدره 27% سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، بينما عرف الثلاثي الأول من سنة 2024، ارتفاعا محسوسا مقارنة بنفس الفترة لسنة2023 بزيادة تقارب 35.% ، ومن جهة أخرى نوه السيد الوزير بالتدابير التحفيزية المالية وشبه الجبائية، التي يتكفل بها **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، بالتنسيق مع مصالح **الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء**، والتي استفاد منها 155.046 مستخدم بتعداد عمال يقدر بـ 1.093.777عامل، حيث خصص لها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة غلافا ماليا قدره 28، 2 مليار دج خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وبخصوص منحة البطالة التي جاءت تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية والتي تحصي ما يلي:

- **2.008.354**مستفيد خلال الشهر المنصرم.
- **435.475**مستفيد موجه نحو عروض عمل.
- **368.322**مستفيد موجه للتكوين (من أكتوبر 2022الى غاية فيفري 2024). **163.083**أتموا فترة التكوين لتحسين فرص الحصول على منصب عمل.

وفي ذات السياق، أكد السيد الوزير أن القطاع طور 39 نظام معلوماتي وخدمة رقمية لفائدة المرتفقين بهدف الرفع من نجاعة آليات ضبط وترقية التشغيل والتي جاءت تجسيدا لالتزام السيد رئيس الجمهورية رقم 25 القاضي بتحقيق التحول الرقمي.مشيرا إلى أن **المدونة الجزائرية للمهن والوظائف** التي تم ارساؤها سنة 2023، سمحت بتحكم أفضل في احتياجات سوق العمل والتكامل بين عروض وطلبات التشغيل.هذا وقد نوه السيد الوزير بالتحولات الاقتصادية العميقة التي بادر بها السيد رئيس الجمهورية من خلال خلق **مناخ ملائم للاستثمار عبر آليات تشريعية وتنظيمية جديدة وكذا المشاريع الاقتصادية الحيوية،** كمشروع غار جبيلات بتندوف وواد أميزور ببجاية ومشروع الفوسفات بالشرق الجزائري، ومشروع السد الأخضر، والتي من شأنها خلق الثروة، واستحداث مناصب شغل. (1)

وانطلاقا من هذه المعاينة، فإن الحكومة عازمة على الاستفادة إلى أقصى حد من القدرات البشرية التي يمثلها شبابنا، من خلال اعتماد مسعى جديد يكتسي صبغة اقتصادية محضة، يقوم على النمو باعتباره محركا رئيسيا لاستحداث مناصب شغل دائمة، ومن شأنه احداث قطيعة مع المقاربة المعتمدة إلى حد الأن والتي تفضل معالجة اجتماعية محضة لمسالة البطالة، من خلال استحداث مناصب شغل غير مستقرة.

وهكذا تسعى الحكومة على المدى القصير جدا إلى تقليص نسبة البطالة إلى أدنى من 10% ورفع حصة مناصب الشغل المأجورة الدائمة بشكل محسوس خلال الفترة 2020 – 2024. ومن جهة أخرى فهي تولي أهمية كبيرة وبالغة وتدفع بالشباب لاستحداث مؤسساتهم الخاصة في إطار ما يسمى بالمؤسسات الناشئة وتحرير المبادرة الفردية وروح الابتكار لما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني واستحداث مناصب شغل جديدة.

(1)– https: //www.mtess.gov.dz/ar كلمة السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السيد فيصل بن طالب في أشغال اليوم البرلماني الموسوم ب"واقع سياسة التشغيل في الجزائر " بتاريخ 06 ماي 2024 المنظم من قبل لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، والمتزامن بالاحتفالات باليوم العالمي للشغل.

خاتمة

الخـــــــــــاتمة

ظلت ولاتزال ترقية التشغيل ومكافحة البطالة أحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية، من خلال الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد ناشئ متنوع وكفيل بتوفير مناصب شغل دائمة وخلق الثروات، يقوم على استراتيجية ترمي إلى تحقيق النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة والمنصفة.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة واعية بالفعل بأن العامل الأساسي الذي يسبب البطالة ويزيد من حدتها في بلادنا يتمثل في اختلال توازن الكفاءات بين نتاج المنظومة التربوية والتكوينية واحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، مما يؤدي إلى بطالة هيكلية لدى الشباب بوجه خاص، وتنامي النشاط الموازي في الاقتصاد.

أما العامل الأخر فيكمن في ضعف النمو الاقتصادي للبلاد والذي يصعب في ظله استحداث عدد كاف من مناصب الشغل التي تسمح بامتصاص فئة الشباب الذين سجلت نسب البطالة لديهم ارتفاعا كبيرا في ظل تزايد نسبة القوى العاملة العاطلة عن العمل في الجزائر مع تزايد خطورة أزمة البطالة اجتماعيا وسياسيا.

وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من ناحية كمية مناصب الشغل المستحدثة في اطار برامج وأجهزة التشغيل، كما بينت عدم ملاءمة هذه المناصب لمتطلبات سوق العمل، حيث أن أغلبها لا يتوافق نوعياً مع مؤهلات عارضي العمل، ويرجع ذلك لطبيعة المناصب المستحدثة حيث تميزت أغلب مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج دعم الشغل المأجور بمناصب مؤقتة وغير لائقة، وتمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري أكثر من القطاع الاقتصادي، مما أدى إلى حالة تشبع هذا القطاع وظهور البطالة المقنعة، كما تميزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة في إطار أجهزة دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية بمتوسط استحداث المناصب ضعيف جداً لا يتجاوز ثلاثة مناصب في كل مؤسسة، وذلك راجع لتمركز المؤسسات الممولة من طرف هذه الأجهزة في قطاعات خدماتية وبالأخص قطاع النقل.

كما أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين برامج الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة، ولكن هذا ما لا يتوافق مع الهدف الأساسي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية وهو السعي لخفض معدلات البطالة، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها:

- التأثير الظرفي والمؤقت لاستراتيجية التشغيل على معدلات البطالة خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية من خلال توفير مناصب شغل ظرفية ومؤقتة؛
- اعتماد برامج الإصلاحات الاقتصادية على إجراءات أثرت سلباً على سوق العمل في الجزائر، منها:
- الخوصصة، وتحرير التجارة الخارجية؛
- نسبة القطاع غير الرسمي، الأمر الذي عرقل عمل مؤسسات القطاع الخاص.
- أن تبني السلطات المحلية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي أدى إلى زيادة الواردات وضياع فرصة خلق مناصب شغل جديدة.

يمكن القول أنه وبالرغم من أن معدلات البطالة لاتزال مرتفعة، الا أنه لا يمكن انكار المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في ميدان التشغيل حيث ان الاستراتيجية المنتهجة كان لها من النتائج الإيجابية ما يمكن ذكره:

- الآليات والهيئات المستحدثة لترقية وتدعيم التشغيل أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من البطالة، حيث قدرت الاحصائيات ما يقارب 4 ملاين منصب شغل بين الدائمة والمؤقتة.
- برامج الإصلاحات الاقتصادية سمحت باستكمال العديد من المشاريع العالقة وفتح العديد من الورشات مما أدى إلى استحداث مناصب شغل.
- تحسن نسبي في مستوى الاستثمار الوطني وكذا الأجنبي.
- النمو الاقتصادي خارج نمو قطاع المحروقات والمستخلص من قطاعات مولدة للشغل،
- لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات الفلاحية.

– بداية ترسيخ الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحرير المبادرات الفردية ولهذا الأساس استحدثت وزارة خاصة تعنى بالمؤسسات الناشئة وتشجيع الابتكار، وهو ما يساهم في نمو الاقتصاد الوطني.

– رقمنة أجهزة التشغيل وتقليص المدة في إجراءات الوساطة حتى تكون هناك ارقام ومعطيات حقيقية عن التشغيل.

التوصيات والاقتراحات:

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تشير إلى أن الاستراتيجية الجديدة للتشغيل في الجزائر خاصة خلال فترة الدراسة2008 – 2024 كانت جديرة بالاهتمام غير أنه لازالت تعتريها العديد من النقائص، والتي تحتاج منا كباحثين إلى زيادة التقييم وإعطاء حلول وتقويمات لها، لهذا ستقدم هذه الدراسة بعض التوصيات التي تراها مهمة في هذا المجال:

– التأكيد على مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وليس القدرة المالية أثناء تخطيط برامج الإصلاحات الاقتصادية.

– مرونة الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب.

– تحسين مناخ الأعمال وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدوره الكبير في خلق مناصب الشغل.

– الاستمرارية في تطبيق الاستراتيجية الحالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.

– السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية التشغيل.

– تحفيز الشباب خريجي الجامعات والمعاهد على الاستثمار حسب اختصاصهم العلمي الأكاديمي وتعزيز مرافقة حاملي المشاريع من خلال متابعة شخصية.

– التركيز على التكوين والتمهين في التخصصات التي تعاني منها الجزائر في عالم الشغل.

- التنسيق وفتح أبواب الحوار بني مختلف القطاعات وضرورة إشراك جميع الفاعلين في عملية التشغيل(حكومة–أرباب العمل–النقابات العمالية)عند رسم أي استراتيجية للتشغيل.
- العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسات بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية والعراقيل الميدانية.
- هيكلة القطاع الغير رسمي فى القنوات الرسمية المخصصة له.

تحسين القابلية في التشغيل من خلال التأسيس لمقاربة جديدة تتمثل في تقريب المؤسسات من نظام التكوين المهني"وفق مبدأ " **تكوين تشغيل**". وهو رهان كبير لمجتمع غالبيته شباب ومن خريجي الجامعات.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1_ أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009.

2_ إسماعيل شعباني، مقدمة في الاقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر1997.

3_ بن ذهبية محمد، الإصلاح الاقتصادي كآلية لدعم التشغيل في الجزائر: دراسة قياسية-2021 -1990 ، جامعة خميس مليانة، الجزائر 2023.

4_ جبلير مالكوم وأخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله، دار المريخ للنشر، السعودية 1995.

5_ حسن عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي فلسفة وتطبيق، الدار الجامعية، لبنان، 2000.

6_ حمود سعيدة، المحددات الرئيسية للتشغيل مابين اقتصاديات العرض والمدارس الكلاسيكية –حالة الجزائر– جامعة الجلفة.

7_ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

8_ رواب عمار، غربي صباح: التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

9_ زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية الطبعة الثانية دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان.

10_ ساعد بن فرحات، وداد عباس، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو

الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، مدرسة الدكتورا، جامعة سطيف يومي 13/11 مارس 2013.

11_ صطوف الشيخ حسين، البطالة في سوريا: 1994-2004، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق سوريا.

12_ علي غربي وأخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر، مصر.

13_ لبيب شقير، نظرية الدورات والتشغيل، مكتبة النهضة، القاهرة مصر، 1994.

14_ محمد نبيل جامع، المعطلون والبطالة: تشخيص وتحليل البطالة في مصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث،.

15_ مدني بن شهرة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية).

16_ مسعودي زكرياء، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل –دراسة تحليلية –، جامعة ورقلة 2018-2019.

17_ منصف شرفي، رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة.

18_ مؤسسة الفكر العربي، القروض المصغرة ومتناهية الصغر: حل ام مسكنات الاوجاع؟ على موقع بوابة التمويل الأصغر www.arabic.micro.

19_ نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

1- رسائل الدكتوراه:

1_ ايت عيسى عيسى، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وافاق اقتصادية واجتماعية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا جامعة الجزائر03، 2010.

2_ بن شيبان صبرينة، تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من 2000-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر 3 2020 -2021.

3_ مدلس شكري، آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من2000الى 2014 اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم ا لاقتصادية، جامعة بسكرة 2017-2018.

4_ يدروج نضال، استراتيجية التشغيل في الجزائر وآثارها المحتملة على البطالة في غضون العام، 2030 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدوكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

2- أطروحات الماجيستير:

1_ عبد الرزاق جباري آثار سياسات التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة سطيف الجزائر.

3- مذكرات الماستر

1_ زكرياء مسعودي، السياسة العامة للتشغيل، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص سياسة عامة، جامعة الوادي 2021-2022.

2_ صادق رشيد، تحليل استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مذكرة تخرج ماستر جامعة مستغانم 2017-2018.

ثالثا: المجلات والمقالات:

1_ الأمير عبد القادر حفوضة، غرداين حسام: آابات وبرامج السياسات العامة للتشغيل بالجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد3، العدد04، جامعة تلمسان جوان 2017.

2_ د محمد المصطفى زين مجلة الذ خيرة للبحوث والدراسات الإسلامية / المجلد – 6 العدد(2 ديسمبر 2022)(489–514) قسم العلوم الإسلامية جامعة غرداية.

3_ سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13 ديسمبر 2017.جامعة المسيلة.

4_ سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13 ديسمبر 2017.جامعة المسيلة.

5_ سهام عجاس، واقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة –دراسة لبرامج وأليات سياسة التشغيل –، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية المجلد 2، العدد6، جامعة البليدة 2.

6_ عبد العزيز بن محمد، البطالة ودورها في إحداث الجريمة، مجلة عرين الأمن، العدد(5)، كلية الملك فهد الأمنية، السعودية.

7_ لخضر عبد الرزاق مولاي، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 جامعة ورقلة، الجزائر 2012 ص: 191.

8_ محي الدين عبد القادر مغراوي، خالد مختاري التشغيل في الجزائر، قراءة تحليلية للسياسات التشجيعية، مجلة الاتنظيم والعمل، المجلد7، العدد الأول جامعة معسكر الجزائر.

9_ مختارية غزلان بلقاسم، سولاف معطى السياسة–الإصلاحية–الجديدة–في–سوق–العمل–الجزائري–منحة–البطالة–نموذجا–،–دكاترة–العلوم–الإجتماعية–والإقتصادية–جامعة–احمد–زبانة–غليزان، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية المجلد 06 العدد 02 ديسمبر 2023.

10_ مناجلي أحمد لمين، مقال بعنوان القانون الأساسي للمقول الذاتي: اطار قانوني جديد للمقاولاتية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع العدد الأول 2023.

11_ نور الهدى بكاي، مريم كريفيف معوقات التشغيل في الجزائر والتقليل من البطالة، جامعة الجلفة، مجلة قضايا معرفية، مجلد رقم 02 شهر جوان 2022.

رابعا: المراجع بالفرنسية :

1/ Département des politiques de l'emploi (Bureau International du Travail), Guide pour les formulations des
politiques nationales de l'emploi, Genève, Suisse, 2012, .
2/Gilles Ferreol, Philippe Deubel, économie du travail, édition Armand colin, Paris, France, 1990.
3/ Jean FRANCOIS ORIANE, Le traitement clinique du chômage, thèse doctorat, Université Catholique de Louvain, Louvain, novembre, 2005.

خامسا: مواقـــــع الواب:

- https: //www.el-mouradia.dz/ar/home

البرنامج الانتخابي للسيد عبد المجيد تبون

- https: //www.premier-ministre.gov.dz/ar/category

مصالح الحكومة مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية سبتمبر 2020.

- akhbarelwatane.dz
- https: //nhar.tv/CrD1b
- http: //www.andi.dz
- www.anem.dz
- https: //www.mtess.gov.dz

كلمة السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

- السيد فيصل بن طالب في أشغال اليوم البرلماني الموسوم ب"واقع سياسة التشغيل في الجزائر " بتاريخ 06 ماي 2024 المنظم من قبل لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، والمتزامن بالاحتفالات باليوم العالمي للشغل.

- التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى الحوث الاقتصادية، مع البحر المتوسطFEMISE ، ديسمبر 2004 .

سادسا: القوانين والجرائد الرسمية:

1_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد85 ، المؤرخة في 19 ديسمبر2022.

2_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، االمؤرخة في 23مارس2023.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهـــداء	
مقدمـــة	8-1
الفصل الأول: الإطـار المفاهيمي لاستراتيجية التشغيـل	
تمهيـــــد:	10
المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة واستراتيجية التشغيـل:	11
المطلب الأول: مفهـــوم البطالـــة وأهم انواعها:	11
أولا: مفهوم البطالة	11
ثانيا: أنـــــواع البطالة:	13
المطلب الثاني: مفهوم استراتيجية التشغيـل وأهم أنواعها:	14
أولا: مفهوم استراتيجية التشغيل:	14
ثانيا: الأنواع المختلفة لاستراتيجية التشغيل:	16
المبحث الثاني: الأسس التي تقوم عليها استراتيجية التشغيل وأهدافها:	21
المطلب الأول: الأســس:	21
المطلب الثاني: الأهـــــــداف:	24
المبحث الثالث: المـــداخل المفســرة لاستراتيجيـــة التشغيـل:	**27**
المطلب الأول: التفسير الكلاسيـــكي والكينزي.	27
المطلب الثاني: التفسير الماركســـــي	29
المطلب الثالث: التفسيـــــر الإسلامـــي	35
الفصل الثاني: استراتيجية التشغيل في الجزائر الواقع والأهداف.	
تمهيـــد:	35
المبحث الأول: التوجهات الجديدة والكبرى لاستراتيجية التشغيل في الجزائر.	36
المطلب الأول: الأبعاد الرئيسية لاستراتيجية التشغيل في الجزائر:	37
المطلب الثاني: المحاور الكبرى لاستراتيجية التشغيل في الجزائر:	37

المبحث الثاني: الآليات المختلفة لتنفيذ استراتيجية التشغيل في الجزائر	41
المطلب الأول: الآليات والبرامج المعتمدة في دعم ترقية الشغل المأجور:	41
المطلب الثاني: الآليات والبرامج المعتمدة في ترقية المبادرات المقاولاتية:	49
المبحث الثالث: نظرة تقييمية لاستراتيجية التشغيل في الجزائر (2008-2024)	54
المطلب الأول: نظرة تقييمية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية:	54
المطلب الثاني: منحـــــة البطالة 2022.	56
الفصل الثالث: رؤية مستقبلية للتشغيل في الجـــــزائر.	
تمهيـــــــد:	61
المبحث الأول: تحديات ومعوقات نجاح استراتيجية التشغيل.	62
المطلب الأول: التحديـــــات التي تواجه استراتيجية التشغيل.	62
المطلب الثاني: معوقات استراتيجية التشغيل.	65
المبحث الثاني: عوامل نجاح وآليات تفعيل استراتيجية التشغيل:	67
المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح استراتيجية التشغيل:	67
المطلب الثاني: آليات تفعيل استراتيجية التشغيل	68
المبحث الثالث: استراتيجة تشغيل جديدة في كنف الجزائر الجديدة.	71
المطلب الأول: مخطط عمل الحكومة واستراتيجية ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية.	73
أولا: تطوير الكفاءات وموائمة التكوين مع التشغيل:	73
ثانيا: ترقية التشغيل ودعم استحداث النشاطات (المقاول الذاتي):	74
ثالثا: دعم تطوير المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	76
المطلب الثاني: تعزيز اليات النمو والاقلاع الاقتصادي والنتائج المرجوة في استحداث مناصب شغل.	78
الخاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع	87
فهرس المحتويات	94
الملخص : عربية إنجليزية	

الحَمدُ للهِ

الَّذي بِنعمَتِهِ تَتِمُ الصَالِحَات

الملخص:

تعتبر البطالة من أهم المشكلات والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم الثالث، إذ أصبحت هذه المشكلة من القضايا الملحة نظرا لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة .

ومن هنا تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الاستراتيجية الجديدة للتشغيل في الجزائر للحد من البطالة، والتي ترتكز على جملة من البرامج والأجهزة والمخططات التي تسعى الى استحداث مناصب شغل مأجور أو عن طريق تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة أو ناشئة.

وقد خصصنا دراستنا هاته للفترة الزمانية (2008-2024) لما عرفته من حزمة كبيرة من التشريعات والآليات والبرامج سيما العهدة الرئاسية الحالية للسيد الرئيس عبد المجيد تبون ،واستحداثه لمنحة البطالة كسابقة في الدول العربية والافريقية، والتي ترمي الى مرافقة طالبي العمل حتى يجدون منصب عمل دائم أو تجسيد مشروعهم المهني. ورغم طابعها الذي يتجلى في عدم تخلي الدولة عن سياسة الدعم الاجتماعي من جهة .

فإن التركيز من جهة أخرى يكون على استراتيجية تعتمد على ترقية التشغيل ومكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية تسعى للنهوض والنمو بالاقتصاد الوطني ،من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية الخلاقة للثروة ومناصب العمل ،وفتح كل الأبواب للشباب حاملي المشاريع وتشجيع كل المبادرات الفردية وتنمية روح المقاولاتية والابتكار لتجسيد الإقلاع الحقيقي للاقتصاد الوطني.

Abstract :

Unemployment is regarded as one of the most important problems and obstacles to Algeria's economy, such as that of the third world. This study aims to highlight Algeria's new employment strategy to reduce unemployment, which is based on a number of programmes, agencies and schemes that seek to create paid employment positions or by encouraging the spirit of individual entrepreneurship to create small or emerging enterprises. We have devoted this study to the period of time (2008-2024) to a large package of legislation, mechanisms and programmes, including President Abdelmadjid Tebboune's current presidential custody, and his introduction of the unemployment grant as a precedent in the Arab and African countries, which aims to accompany applicants so that they can find a permanent job or embody their professional enterprise. Despite their nature, the State's failure to abandon its social support policy on the one hand is reflected. On the other hand, the focus is on a strategy based on the promotion of employment and the fight against unemployment through an economic approach that seeks to promote and grow the national economy, by encouraging creative domestic and foreign investments in wealth and employment positions, opening all doors for young entrepreneurs, encouraging all individual initiatives and developing the spirit of entrepreneurship and innovation to reflect the true take-off of the national economy.